

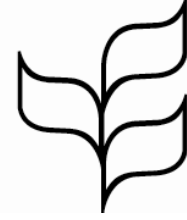


Distr.  
GENERAL

CBD/SBI/3/3/Add.1  
17 August 2020

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الثالث

سيُحدد المكان والتاريخ في وقت لاحق

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت\*

### تحليل معلومات تقييم واستعراض فعالية بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للفترة 2011-2020

مذكرة من الأمانة التنفيذية

أولاً - مقدمة

- 1- تقضي المادة 35 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية بأن يجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، بعد خمس سنوات من بدء نفاذ هذا البروتوكول وبعد كل خمسة أعوام على الأقل بعد ذلك، تقيماً لفعالية هذا البروتوكول بما في ذلك تقييم إجراءاته ومرفقاته.
- 2- واعتمد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في عام 2010 بموجب [مقرره BS-V/16](#) الخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية للفترة 2011-2020 (الخطة الاستراتيجية). ويجرى تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية بالاقتران مع التقييم والاستعراض الثالث لفعالية البروتوكول وينظر فيه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه الثامن (المقرر [CP-VIII/15](#)).
- 3- وقرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه التاسع من خلال المقرر [CP-9/6](#) أن يتم دمج التقييم والاستعراض الرابع لبروتوكول قرطاجنة مع التقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة، وحدد عملية في هذا الصدد، بما في ذلك مساهمات فريق الاتصال المعني ببروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية ولجنة الامتثال، لكي تنتظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه العاشر.
- 4- وطلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم بتحليل وتوليف المعلومات المتعلقة بتنفيذ البروتوكول باستخدام جملة أمور من بينها التقارير الوطنية الرابعة كمصدر أساسي<sup>1</sup>، وغرفة تبادل

معلومات السلامة الأحيائية والخبرة المكتسبة من مشروعات بناء القدرات ولجنة الامتثال، عند الاقتضاء، لتيسير التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول بالاقتران مع التقييم النهائي للخطة الاستراتيجية وإتاحة هذه المعلومات لفريق الاتصال، وحسب الاقتضاء، للجنة الامتثال.

5- وتقدم هذه المذكرة تحليل وتوليف المعلومات الواردة في التقييم والاستعراض الرابع لفعالية البروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية. وأُتيحت نسخة أولية من هذه الوثيقة للجنة الامتثال في اجتماعها السابع عشر وفريق الاتصال في اجتماعه الرابع عشر.<sup>2</sup>

6- ويوضح القسم ثانيا المنهجية المستخدمة لإعداد تحليل المعلومات. ويقدم القسم ثالثا تحليلا وتوليفا للمعلومات عن التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف التشغيلية للخطة الاستراتيجية وعن الوضع والاتجاهات في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.

### ثانيا - المنهجية

7- عملا بالفقرة 3(ب) من المقرر CP-9/6، فإن هذه الوثيقة تحلل وتولف المعلومات المتعلقة بتنفيذ البروتوكول فيما يتعلق بدورة الإبلاغ الرابعة، مقارنة بخط الأساس.

8- واستُمدت المعلومات الخاصة بالتحليل الحالي من التقارير الوطنية الرابعة التي قُدمت حتى 15 يناير/كانون الثاني 2020،<sup>3</sup> ومعلومات من غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، والخبرة المكتسبة من مشروعات بناء القدرات ولجنة الامتثال.<sup>4</sup>

9- ووضعت خط الأساس المستخدم لقياس التقدم المحرز من خلال المقرر BS-VI/15. ويتضمن خط الأساس معلومات مستمدة في الأساس من التقارير الوطنية الثانية، وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية ومسح مخصص لجمع معلومات متماثلة للمؤشرات في الخطة الاستراتيجية لا يمكن الحصول عليها من التقارير الوطنية الثانية أو من خلال الآليات القائمة الأخرى (المشار إليها أدناه باسم "المسح").<sup>5</sup>

10- وجرت مقارنة المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الرابعة بالمعلومات المستمدة من خط الأساس. وتم الحصول على مقارنة هذه البيانات باستخدام أداة تحليل التقارير الوطنية عبر الإنترنت.<sup>6</sup> وجرت مقارنة المعلومات المستمدة من غرفة

<sup>2</sup> انظر الوثيقتين CBD/CP/CC/17/INF/1 و CBD/CP/LG/2020/1/INF/1.

<sup>3</sup> دعا الإخطار 19-2019 الصادر بتاريخ 13 فبراير/شباط 2019 الأطراف إلى تقديم تقاريرها الوطنية الرابعة في موعد لا يتجاوز 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

<sup>4</sup> تم استخدام بعض مصادر المعلومات الإضافية، من قبيل بيانات المسح، لدعم التحليل. فعلى سبيل المثال، استُخدم "المسح بشأن المؤشرات الرئيسية لبرنامج العمل الخاص بالتوعية العامة والتنقيف والمشاركة فيما يتعلق بالكائنات الحية المحورة" لدعم التحليل المقدم في القسمين ثالثا (ك) وثالثا (ل). وبالرغم من استخدام مصادر معلومات إضافية، تم تحديد هذه المصادر من خلال المراجع الواردة في هذه الوثيقة.

<sup>5</sup> أُجري التحليل الذي شكّل خطط الأساس باستخدام التقارير الوطنية الثانية المتلقاة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 (UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/17/Add.1). وأُجري المسح في عام 2013 واستجاب ما مجموعه 109 أطراف للمسح. وتُتاح نتائج المسح على الرابط التالي: <http://bch.cbd.int/database/reports/surveyonindicators.shtml>.

<sup>6</sup> تُتاح أداة تحليل التقارير على الرابط التالي: <http://bch.cbd.int/database/reports/analyzer>. وتيسر هذه الأداة مقارنة المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية الرابعة والثالثة والثانية، وكذلك المعلومات الواردة في المسح.

تبادل معلومات السلامة الأحيائية المتعلقة بدورة الإبلاغ الرابعة بمعلومات مماثلة من خط الأساس. ولكل مؤشر، يُقدم مصدر المعلومات المستخدم في مصفوفة مصادر المعلومات.<sup>7</sup>

11- وعلاوة على ذلك، يستند التحليل إلى بيانات الأطراف الوحيدة التي قدمت تقاريرها الوطنية الرابعة بحلول 15 يناير/كانون الثاني 2020 والتي قدمت أيضا بيانات مماثلة في خط الأساس. ويهدف هذا النهج إلى التمكين من إجراء استعراض متنسق وقابل للمقارنة للتقدم المحرز بمرور الوقت ويتبع النهج المتبع في التقييم والاستعراض الثالث للبروتوكول وتقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.<sup>8</sup>

12- ومن بين 99 طرفا قدمت تقريرا وطنيا رابعا كاملا بحلول 15 يناير/كانون الثاني 2020، قدم أيضا ما مجموعه 94 طرفا تقريرا وطنيا ثانيا وأجاب 71 طرفا على المسح. ولم تقدم جميع الأطراف إجابات على جميع الأسئلة الواردة في التقارير الوطنية وفي المسح، ونتيجة لذلك، فإن العدد الإجمالي للأطراف الذي أُشير إليه في التحليل يختلف باختلاف المؤشرات.

13- وتقدم هذه المذكرة تحليلا للمعلومات التي تم الحصول عليها في دورة الإبلاغ الرابعة (الوضع الحالي) والتغيرات المبلغ عنها مقابل خط الأساس. وتُعرض التغيرات على النحو التالي: "زيادة" (" $X\%$ ") أو "انخفاض" (" $X\%$ "), وتعكس التغيرات الصافية، وليس التغيرات التي أُبلغت عنها فرادى الأطراف.<sup>9</sup>

14- وبالإضافة إلى توفير معلومات عن الوضع الحالي والتغيرات عن خط الأساس على الصعيد العالمي، تُقدم توزيعات إقليمية لعدد من المؤشرات للمساعدة على توضيح الوضع المبلغ عنه أو التغيرات عن خط الأساس على المستوى العالمي. ونظرا لأن عدد الأطراف في بعض المجموعات الإقليمية محدود، قد تؤدي التغيرات الطفيفة إلى اختلافات كبيرة عند التعبير عنها بالنسب المئوية.

15- ويغطي التحليل كل هدف من الأهداف التشغيلية للخطة الاستراتيجية ويستخدم المؤشرات ذات الصلة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التشغيلية.<sup>10</sup> وتشير بعض المؤشرات إلى "النسبة المئوية للأطراف"، بينما تشير مؤشرات أخرى إلى "عدد الأطراف". وتمشيا مع التحليل المُعد للتقييم والاستعراض الثالث للبروتوكول وتقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، يشير هذا التحليل إلى النسب المئوية ويقدم أيضا عدد الأطراف بين أقواس للأرقام على المستوى العالمي. وبالنسبة للتوزيعات والاتجاهات الإقليمية، لا تُقدم سوى النسب المئوية.

### ثالثا - تحليل الوضع والاتجاهات في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية

16- يقدم هذا القسم تحليلا مقارنا للوضع والاتجاهات في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.

<sup>7</sup> يمكن الاطلاع على مصفوفة توضح بالتفصيل مصدر المعلومات التي تم على أساسها تحليل كل مؤشر على الرابط التالي:

[http://bch.cbd.int/protocol/issues/final\\_evaluation.shtml](http://bch.cbd.int/protocol/issues/final_evaluation.shtml)

<sup>8</sup> استند التحليل المقارن للمعلومات الخاصة بالتقييم والاستعراض الثالث للبروتوكول وتقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية على ما مجموعه 105 تقارير وطنية ثالثة، انظر الوثيقة UNEP/CBD/SBI/1/4.

<sup>9</sup> على سبيل المثال، إذا أُبلغ بعض الأطراف في منطقة معينة عن تقدم محرز في قضية معينة، فإن ذلك لن يُظهر في التحليل ما إذا كان نفس العدد من الأطراف في تلك المنطقة قد أُبلغ عن عكس ذلك.

<sup>10</sup> لسهولة الاستخدام كمرجع، استُخدم في جميع أجزاء هذه الوثيقة نظام ترقيم الخطة الاستراتيجية في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، على النحو الوارد في هذا الرابط: [http://bch.cbd.int/protocol/issues/cpb\\_stplan\\_txt.shtml#elements](http://bch.cbd.int/protocol/issues/cpb_stplan_txt.shtml#elements)

- 17- ولتيسير إجراء تقييم متكامل للاتجاهات الناشئة في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية ولتجنب ازدواجية المعلومات، يجري تحليل ومناقشة الأهداف التشغيلية ذات الصلة للخطة الاستراتيجية في إطار 12 مجالا عريضا، وهي: الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية؛ والتنسيق والدعم؛ وتقييم المخاطر وإدارة المخاطر؛ والكائنات الحية المحورة أو السمات التي قد تكون لها آثار ضارة؛ والمسؤولية والجبر التعويضي؛ والمناولة والنقل والتعبئة وتحديد الهوية؛ والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية؛ والعبور والاستخدام المعزول والتحركات غير المقصودة عبر الحدود وتدابير الطوارئ؛ وتقاسم المعلومات؛ والامتنال والاستعراض؛ والتوعية العامة والمشاركة والتنقيف والتدريب في مجال السلامة الأحيائية؛ والتوعية والتعاون.
- 18- واستنادا إلى التحليل أدناه، يرد في الوثيقة CBD/SBI/3/3 موجز مختصر للتقدم المحرز في كل مجال من هذه المجالات.

### الف- الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية (الهدفان التشغيليان 1-1 و1-2)

#### الهدف التشغيلي 1-1: الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية

- 19- ينصب تركيز الهدف التشغيلي 1-1 على تمكين جميع الأطراف من وضع أطر وطنية تشغيلية للسلامة الأحيائية من أجل تنفيذ البروتوكول. ووضعت خمسة مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف التشغيلي.
- 20- ففيما يتعلق بالمؤشر 1-1-1 (عدد الأطراف، خاصة في مراكز المنشأ، التي وضعت تشريعا وطنيا للسلامة الأحيائية ومبادئ توجيهية لتنفيذه في غضون فترة لا تتجاوز ست سنوات من تاريخ الانضمام إلى البروتوكول أو التصديق عليه)، أفاد 55 في المائة من الأطراف (51 طرفا) بأنها أدخلت بشكل كامل التدابير القانونية والإدارية والتدابير الأخرى الضرورية من أجل تنفيذ البروتوكول، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 8 في المائة (7 أطراف). وثمة اختلافات كبيرة على المستوى الإقليمي. وأبلغت الأطراف التالية عن تنفيذ التدابير كليا: جميع الأطراف في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (+6%)؛ و81 في المائة من الأطراف في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية (+6%)؛ و63 في المائة من الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (+6%)؛ و30 في المائة من الأطراف في منطقة أفريقيا (+10%) و8 في المائة من الأطراف في أمريكا اللاتينية والكاريبي (+8%).
- 21- وأبلغ ما مجموعه 39 في المائة من الأطراف (36 طرفا) عن أن التدابير الوطنية تُنفذ جزئيا، وهو ما يمثل انخفاضا عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، أبلغت الأطراف التالية عن تنفيذ التدابير جزئيا: 77 في المائة من الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (+8%)، و57 في المائة من الأطراف في أفريقيا (دون تغيير عن خط الأساس)، و38 في المائة من الأطراف في آسيا والمحيط الهادئ (-6%)، و19 في المائة من الأطراف في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية (دون تغيير عن خط الأساس)، ولا أي طرف من الأطراف في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (-6%). وترد معلومات أكثر تفصيلا في إطار المجال ياء (الامتنال)، في سياق المؤشر 3-1-2، بما في ذلك من خلال الشكل 8.
- 22- ويتعلق المؤشر 1-1-1 بالأطراف التي وضعت تدابير في غضون فترة لا تتجاوز ست سنوات من تاريخ الانضمام إلى البروتوكول. ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2013، أصبح ما مجموعه أربعة بلدان أطرافا في البروتوكول.<sup>11</sup> وأودع بلد آخر

<sup>11</sup> كوت ديفوار، والعراق، والكويت، والإمارات العربية المتحدة.

وثيقة انضمامه إلى البروتوكول وأصبح طرفا فيه في 23 يناير/كانون الثاني 2020.<sup>12</sup> ولا يعكس التحليل المقارن البيانات المقدمة من هذه الأطراف.<sup>13</sup>

23- ومن بين الأطراف التي أفادت بأنها أدخلت كليا أو جزئيا التدابير القانونية والإدارية والتدابير الأخرى اللازمة لتنفيذ البروتوكول، تقع 24 طرفا ضمن مراكز المنشأ (دون تغيير عن خط الأساس).<sup>14</sup> وأبلغ ما مجموعه 13 طرفا من هذه الأطراف عن وجود تدابير تُنفذ كليا، وهو ما يمثل زيادة بمقدار طرف واحد، مقارنة بخط الأساس.

24- وفيما يتعلق بالأنواع المحددة من الأدوات التي أبلغت الأطراف عن وجودها من أجل تنفيذ البروتوكول، أفاد 80 طرفا بأن لديها واحدا أو أكثر من القوانين أو اللوائح أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسلامة الأحيائية. وبالمقارنة مع خط الأساس، أفادت 10 أطراف أخرى بأن لديها قانونا أو أكثر من قوانين السلامة الأحيائية، وأفاد 12 طرفا أخرى بأن لديها لائحة أو أكثر من لوائح السلامة الأحيائية، وأفاد 12 طرفا أخرى بأن لديها مجموعة أو أكثر من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسلامة الأحيائية.<sup>15</sup> وأبلغ ما مجموعه 55 طرفا عن وجود قوانين أو لوائح أو مبادئ توجيهية تنطبق بشكل غير مباشر على السلامة الأحيائية (أقل من خط الأساس بمقدار طرف واحد). وأبلغ ما مجموعه 5 أطراف عن عدم وجود أدوات، وهو ما يمثل عدم وجود تغيير عن خط الأساس. كما أبلغ العديد من الأطراف، التي أفادت بأن لديها أدوات محددة للسلامة الأحيائية، عن وجود أدوات أخرى تنطبق بشكل غير مباشر على السلامة الأحيائية.

25- وأوضح عدد من الأطراف في مساهماتها المكتوبة الصعوبات التي واجهتها فيما يتعلق باعتماد تدابير قانونية وإدارية وتدابير أخرى لتنفيذ البروتوكول. وأشارت عدة أطراف إلى أنه يجري إعداد أدوات وطنية أو أنها أعدت بالفعل ولكنها لا تزال قيد الاعتماد. وأشار بعض هذه الأطراف إلى أن اعتماد هذه الأدوات من المتوقع أن يعزز الهياكل المؤسسية ويحسن توافر الموارد. وأشارت بعض الأطراف إلى أهمية تعميم السلامة الأحيائية عبر مجموعة متنوعة من الأدوات السياساتية والقانونية القطاعية والشاملة لعدة قطاعات. وأفادت بعض الأطراف بأنها تناولت السلامة الأحيائية بشكل فعال في السياسات أو القوانين القطاعية أو الشاملة لعدة قطاعات. وأشار عدد من الأطراف إلى أن الافتقار إلى الموارد والقدرات أثر سلبا على تنفيذ البروتوكول.

26- وفيما يتعلق بالمؤشر 1-1-2 (النسبة المئوية للأطراف التي وضعت قواعد وإجراءات إدارية لمعالجة إخطارات وطلبات الموافقة على واردات الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها كأغذية أو كأعلاف، أو للتجهيز؛ وللاستخدام المعزول والمراد إدخالها في البيئة)، أفاد ما مجموعه 83 في المائة من الأطراف (77 طرفا) بأن لديها قوانين أو لوائح أو تدابير إدارية لاتخاذ القرارات بشأن استيراد الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 13 في المائة. وقد أبلغ عن زيادات في جميع المناطق (أمريكا اللاتينية والكاريبي +31%؛ وآسيا والمحيط الهادئ +19%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى +11%؛ وأفريقيا +7%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +6%).

<sup>12</sup> أوزبكستان.

<sup>13</sup> قدمت كوت ديفوار والعراق تقريرهما الوطني الرابع. ونظرا لعدم توافر تقارير وطنية ثانية لأي من هذين الطرفين، فإن البيانات الواردة في تقريريهما الوطنيين الرابعين لا تؤثر على التحليل المقارن.

<sup>14</sup> بنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، والصين، وكوستاريكا، وكرواتيا، وإكوادور، ومصر، وإثيوبيا، وفرنسا، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، وكازاخستان، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، والمكسيك، وبيرو، وسلوفينيا، وإسبانيا، وتايلاند، وتركيا، وفيتنام.

<sup>15</sup> نظرا لأن السؤال يسمح بإجابات متعددة، تُقدم المقارنة بالأعداد الإجمالية وليس بالنسب المئوية.

27- وأبلغ ما مجموعه 80 في المائة من الأطراف (74 طرفاً) عن تنظيم الاستخدام المعزول، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 7 في المائة. وقد أُبلغ عن زيادات في آسيا والمحيط الهادئ (+19%)، وأوروبا الوسطى والشرقية (+13%) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (+7%)، بينما تم الإبلاغ عن عدم وجود أي تغيير عن خط الأساس في أفريقيا ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

28- وعلاوة على ذلك، أفاد 66 في المائة من الأطراف (61 طرفاً) بأنها حددت متطلبات قانونية للمصدرين بموجب إطارها المحلي لإخطار السلطة الوطنية المختصة في الطرف المستورد كتابياً قبل النقل المقصود عبر الحدود لكائن حي محور يقع ضمن نطاق إجراء الموافقة المسبقة عن علم، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 5 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت 10 في المائة من الأطراف (9 أطراف) بأنها حددت هذه المتطلبات القانونية للمصدرين إلى حد ما.<sup>16</sup> وبجمعهما معاً، يكون 76 في المائة من الأطراف قد أبلغت عن أنها حددت هذه المتطلبات القانونية، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 14 في المائة<sup>17</sup> (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ +38%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي +31%؛ وأفريقيا +7%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى +6%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية دون تغيير عن خط الأساس). وأفاد ما مجموعه 25 في المائة من الأطراف (23 طرفاً) بأنها لم تحدد هذه المتطلبات القانونية، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 14 في المائة.

29- وفيما يتعلق بالموشر 1-1-3 (النسبة المئوية للأطراف التي عينت نقاط اتصال وطنية وسلطات وطنية مختصة)، قامت 98 في المائة من جميع الأطراف في البروتوكول (168 من أصل 171 طرفاً) بتعيين نقاط اتصالها وطنية لبروتوكول قرطاجنة. ويمثل ذلك انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة، إذ كانت النسبة 99 في المائة (159 من أصل 161 طرفاً في ذلك الوقت)؛ وقام ما مجموعه 99 في المائة من جميع الأطراف في البروتوكول (169 طرفاً) بتعيين نقاط الاتصال الخاصة بها لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. ولا يتغير ذلك عن خط الأساس، إذ كانت النسبة 99 في المائة (160 من أصل 161 طرفاً في ذلك الوقت). وقام ما مجموعه 89 في المائة من الأطراف في البروتوكول (152 طرفاً) بتعيين سلطة أو أكثر من السلطات الوطنية المختصة. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة، إذ بلغت النسبة 88 في المائة (142 من أصل 161 طرفاً في ذلك الوقت). وعلاوة على ذلك، أتاح ما مجموعه 78 في المائة من جميع الأطراف في البروتوكول (133 طرفاً) إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية المعلومات المتعلقة بنقاط الاتصال الخاصة بهم لتلقي الإخطارات بموجب المادة 17. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 34 في المائة إذ كانت النسبة 44 في المائة (71 من أصل 161 طرفاً في ذلك الوقت).

30- وفيما يتعلق بالموشر 1-1-4 (النسبة المئوية للأطراف التي تلقت إخطارات وفقاً للمادة 8 من البروتوكول أو التشريعات المحلية الملائمة)، أفاد 21 في المائة من الأطراف (19 طرفاً) بأنها تلقت إخطارات بشأن النقل المقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد إدخالها عن عمد في البيئة، وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 13 في المائة (مع وجود تغييرات حسب المنطقة على النحو التالي: مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى -44%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية -19%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي -8%؛ وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ دون تغيير عن خط الأساس). وقد يرتبط بعض هذه التغييرات بتنقيح مسألة نموذج التقرير الوطني الرابع، التي اقتصر على فترة الإبلاغ، بينما كانت مفتوحة في التقرير الوطني الثاني.

<sup>16</sup> لم يتسن الرد بالإجابة "إلى حد ما" على السؤال ذي الصلة في التقرير الوطني الثاني. وقد يكون هذا الأمر قد أثر على التغييرات المبلغ عنها مقارنة بخط الأساس.

<sup>17</sup> بتقريب الكسور العشرية، يكون مجموع النسب المئوية 14 في المائة بدلاً من 15 في المائة.

31- وأخيراً، فيما يتعلق **بالمؤشر 1-1-5** (النسبة المئوية للأطراف التي اتخذت مقررات تتعلق بالواردات وفقاً للمادة 10 من البروتوكول أو التشريعات المحلية الملائمة)، أفاد 19 في المائة من الأطراف (15 طرفاً) بأنها اتخذت قرارات استجابة لإخطار يتعلق بالنقل المقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد إدخالها عن عمد في البيئة خلال دورة الإبلاغ هذه، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 14 في المائة (مع وجود اختلافات إقليمية على النحو التالي: مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى -41%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية -20%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي -10%؛ وآسيا والمحيط الهادئ -8%؛ وأفريقيا دون تغيير عن خط الأساس). وأفاد ما مجموعه 7 أطراف اتخذت قراراً مثل هذا بأن القرار يقضي بالموافقة على الاستيراد بشروط، بينما أفاد طرفان بأن القرارات تقضي بالموافقة دون شروط. وأفاد طرفان آخران بأن القرار يقضي بحظر الاستيراد.

#### الهدف التشغيلي 2-1: الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية

32- في إطار الهدف التشغيلي 2-1، تسعى الأطراف إلى زيادة دعم وضع وتنفيذ النظم التنظيمية والإدارية الوطنية. وترد أعلاه معلومات عن **المؤشر 2-1-1** (عدد الأطراف التي لديها أطر تنظيمية تشغيلية) في سياق الهدف التشغيلي 1-1.

33- وفيما يتعلق **بالمؤشر 2-1-2** (عدد الأطراف التي لديها ترتيبات إدارية وظيفية)، يحتوي نموذج الإبلاغ الوطني الرابع على عدد من الأسئلة ذات الصلة،<sup>18</sup> بالرغم من أن أيًا من هذه الأسئلة لا يتناول بشكل مباشر وظيفة الترتيبات الإدارية.

34- وأفاد ما مجموعه 58 في المائة من الأطراف (53 طرفاً) بأنه تم إنشاء آلية لمخصصات الميزانية لتشغيل تدابيرها الوطنية المتعلقة بالسلامة الأحيائية (وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 10 في المائة)، بينما أفاد 23 في المائة من الأطراف (21 طرفاً) بأنها فعلت ذلك إلى حد ما. وبجمعهما معاً، يمثل ذلك زيادة بنسبة 13 في المائة (12 طرفاً) مقارنة بخط الأساس (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ +25%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +24%؛ وأفريقيا +13%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي -1%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى دون تغيير).<sup>19</sup>

35- وأفاد ما مجموعه 94 في المائة من الأطراف (87 طرفاً) بأن لديها موظفين دائمين لإدارة الوظائف المتعلقة بالسلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 8 في المائة (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: أفريقيا +17%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي +7%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +6%؛ وآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: دون تغيير عن خط الأساس). وأفاد ما مجموعه 47 في المائة من الأطراف، في تقاريرها الوطنية الرابعة، بأن عدد الموظفين كان كافياً.<sup>20</sup>

36- وأفاد ما مجموعه 65 في المائة من الأطراف (60 طرفاً) بأنها أسست قدرة مؤسسية كافية لتمكين السلطات المختصة من أداء الوظائف الإدارية المطلوبة بموجب بروتوكول قرطاجنة (وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 20 في المائة)، بينما أفاد ما مجموعه 26 في المائة من الأطراف (24 طرفاً) بأنه تم تأسيس قدرات مؤسسية كافية إلى حد ما (وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 14 في المائة).

37- وأشار عدد من البلدان في مساهماتها المكتوبة إلى أنه بالرغم من إنشاء أطر مؤسسية، تظل القدرات ومستويات التوظيف اللازمة غير كافية. وأشار بعض الأطراف إلى ضرورة تحسين التعاون فيما بين الوكالات. وذكر بعض الأطراف أنه يلزم مواصلة تعزيز الولايات من خلال التشريعات.

<sup>18</sup> على سبيل المثال، الأسئلة 17 و18 و109 من نموذج الإبلاغ الوطني الرابع. وبالإضافة إلى ذلك، يشير السؤال 39 إلى التدابير الإدارية ذات الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة، والتي تم تناولها أعلاه في إطار الهدف التشغيلي 1-1.

<sup>19</sup> لم يوفر نموذج التقرير الوطني الثاني خيار الإجابة "نعم، إلى حد ما".

<sup>20</sup> لم تُقدم في التقارير الوطنية الثانية معلومات عما إذا كان عدد الموظفين كافياً بالنسبة لخط الأساس.

## باء- التنسيق والدعم (الهدف التشغيلي 1-2)

38- يركز الهدف التشغيلي 1-2 على وضع آليات فعالة لتطوير نظم السلامة الأحيائية مع تزويدها بالدعم اللازم للتنسيق والتمويل والرصد. ووضعت ثمانية مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف التشغيلي.

39- فيما يتعلق بالمؤشر 1-2-1 (عدد الأطراف التي أجرت تقييما لاحتياجاتها بمجال بناء القدرات، بما في ذلك التدريب والاحتياجات المؤسسية، وقدمت معلومات إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، أفاد 45 في المائة من الأطراف (42 طرفاً) بأنها أجرت تقييم الاحتياجات من بناء القدرات، وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 4 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، تأتي هذه الأرقام على النحو التالي: 69 في المائة في آسيا والمحيط الهادئ (+19%)؛ و63 في المائة في أفريقيا (+7%)؛ و54 في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (-8%)؛ و19 في المائة في أوروبا الوسطى والشرقية (-44%)؛ و11 في المائة في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (-6%).

40- وفيما يتعلق بالمؤشر 1-2-2 (النسبة المئوية للأطراف التي أعدت خطط عمل وطنية لبناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية من أجل تنفيذ البروتوكول)، أفاد 33 في المائة من الأطراف (31 طرفاً) بأنها أعدت استراتيجية أو خطة عمل لبناء القدرات، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 2 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، تأتي الأرقام على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ: 75 في المائة (+31%)؛ وأفريقيا: 33 في المائة (+3%)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 13 في المائة (-25%). والنسبتان المئويتان المبلغ عنهما في أمريكا اللاتينية والكاريبي (38 في المائة) ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (11 في المائة) يمثلان عدم وجود تغيير عن خط الأساس.

41- وفيما يتعلق بالمؤشر 1-2-3 (النسبة المئوية للأطراف التي وضعت برامج تدريبية للأفراد العاملين في مجال قضايا السلامة الأحيائية وللتدريب طويل الأجل للمتخصصين في مجال السلامة الأحيائية)، لا يحتوي التقرير الوطني الرابع على سؤال خاص بهذا المؤشر. ومع ذلك، أفاد 86 في المائة من الأطراف (61 طرفاً) بأن المؤسسات الأكاديمية في بلدانها تقدم دورات وبرامج تثقيف وتدريب، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 11 في المائة. وأشار عدد من الأطراف في مساهماتها المكتوبة إلى أنه بالإضافة إلى ذلك، جرى تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية لوضعي السياسات والخبراء والموظفين المعنيين.

42- وفيما يتعلق بالمؤشر 1-2-4 (النسبة المئوية للأطراف التي وضعت آليات تنسيق وطنية لمبادرات بناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية)، أفاد 44 في المائة من الأطراف (31 طرفاً) بأن لديها آلية وطنية عاملة لتنسيق مبادرات بناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 10 في المائة. وتأتي الأرقام على المستوى الإقليمي على النحو التالي: أفريقيا: 42 في المائة (+5%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ: 78 في المائة (+22%)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 43 في المائة (+7%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 38 في المائة (-31%)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 31 في المائة (-46%). وأشار عدد من الأطراف في مساهماتها المكتوبة إلى أن سلطاتها الوطنية المختصة مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ مبادرات بناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية على المستوى الوطني.

43- وفيما يتعلق بالمؤشر 1-2-5 (حجم الموارد المالية الجديدة والإضافية المعبئة لتنفيذ البروتوكول)، أفاد 31 طرفاً بأنها حشدت موارد مالية إضافية بخلاف مخصصات ميزانيتها الوطنية العادية، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 13 طرفاً، مقارنة بخط الأساس. وأفاد 35 في المائة من هذه الأطراف أنها تلقت ما بين 5000 و49 999 دولار أمريكي؛ وتلقى 16 في المائة ما بين 50 000 و99 999 دولار أمريكي؛ وتلقى 23 في المائة ما بين 100 000 و499 999 دولار أمريكي؛ وتلقى 23 في المائة أكثر من 500 000 دولار أمريكي. وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في المعلومات المقدمة المتعلقة بالمؤشر 3-1 أدناه، تم الإبلاغ عن انخفاض في المبالغ المستلمة مقارنة بخط الأساس.



44- وفيما يتعلق **بالمؤشر 1-2-6** (عدد الأطراف التي لديها تمويل موثوق ويمكن التنبؤ به لتعزيز قدراتها على تنفيذ البروتوكول)، أفاد 35 في المائة من الأطراف (25 طرفاً) بأن لديها تمويلاً موثقاً ويمكن التنبؤ به (وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 7 في المائة)، بينما أفاد 14 في المائة من الأطراف (10 أطراف) بأن لديها تمويلاً موثقاً ويمكن التنبؤ به إلى حد ما (وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 14 في المائة). وبجمعهما معاً، يصبح 49 في المائة من الأطراف (35 طرفاً) قد أفادت بأن لديها تمويلاً موثقاً ويمكن التنبؤ به إلى حد ما على الأقل، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 7 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، تم الإبلاغ عن زيادات في أفريقيا (+21%)، وآسيا والمحيط الهادئ (+11%) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (+8%). بينما تم الإبلاغ عن انخفاضات في أوروبا الوسطى والشرقية (-7%) وعدم وجود تغيير عن خط الأساس في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وقد تكون التغييرات المبلغ عنها مقابل خط الأساس مرتبطة إلى حد ما بتغيير في نموذج الإبلاغ في التقرير الوطني الرابع.<sup>21</sup>

45- وفيما يتعلق **بالمؤشر 1-2-7** (عدد الأطراف التي تبلغ عن الوفاء باحتياجاتها لبناء القدرات)، أفاد 20 في المائة من الأطراف (19 طرفاً) بعدم وجود احتياجات لبناء القدرات، وهو ما يمثل زيادة طفيفة بنسبة 2 في المائة. وأفاد 83 في المائة من الأطراف في منطقة مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بالوفاء باحتياجاتها لبناء القدرات (-4%)، بينما كانت النسب المئوية في مناطق أخرى أقل بكثير. وتم الإبلاغ عن عدم وجود تغيير عن خطط الأساس في ثلاث مناطق، إذ ظلت النسب المئوية على النحو التالي: أفريقيا 0 في المائة؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي 0 في المائة؛ وآسيا والمحيط الهادئ 13 في المائة. وكانت أوروبا الوسطى والشرقية هي المنطقة الوحيدة التي كان فيها اتجاه إيجابي في عدد الأطراف التي أبلغت عن الوفاء باحتياجاتها لبناء القدرات، بزيادة قدرها 13 في المائة، مما أدى إلى زيادة النسبة المئوية لهذه المنطقة إلى 13 في المائة.

46- وأشار عدد من الأطراف، في مساهماتها المكتوبة بالنص الحر، إلى أن الأموال المخصصة لبناء القدرات غالباً ما تكون محدودة وغير كافية لتلبية جميع احتياجاتها من بناء القدرات. وأشارت أطراف عديدة إلى أنها استفادت من الأموال التي قدمها مرفق البيئة العالمية. وأشار عدد من الأطراف إلى صعوبة الحصول على هذه الأموال وأن فترات إعداد المشروعات كانت طويلة ومعقدة. وأشارت أطراف أخرى إلى أنها لم تتمكن من الحصول على أموال مرفق البيئة العالمية لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالسلامة الأحيائية. وذكرت عدة أطراف أنها تتلقى تمويلاً من حكوماتها أو أن حكوماتها تقدم تمويلاً مشتركاً لمشروعات بناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية. وذكر عدد قليل من الأطراف أن القنوات الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف تعتبر أيضاً وسائل تستخدم لتأمين دعم مالي وتقني خارجي لتعزيز القدرات على تنفيذ البروتوكول.

47- وفيما يتعلق **بالمؤشر 1-2-8** (عدد الترتيبات التعاونية المبلغ عنها بأنها تشمل الأطراف المصدرة والمستوردة للكائنات الحية المحورة)، لا يقدم التقرير الوطني الرابع ولا غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية معلومات تتعلق بالترتيبات التعاونية التي تشمل على وجه التحديد الأطراف المصدرة والمستوردة للكائنات الحية المحورة. ومع ذلك، قُدمت معلومات عن الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف فيما يتعلق بالسلامة الأحيائية. وأبلغ ما مجموعه 27 في المائة من الأطراف (20 طرفاً) عن دخولها في واحد أو أكثر من هذه الاتفاقات أو الترتيبات، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 6 في المائة. وتم الإبلاغ عن تغييرات إقليمية مقابل خط الأساس على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ: +33%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: +16%؛ وأفريقيا: +13%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: -2%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: -21%. ومن بين هذه الأطراف، أبلغ 18 طرفاً عن دخولها بين 1 و4 اتفاقات أو ترتيبات؛ وأبلغ طرف واحد عن دخوله بين 5 و9 اتفاقات أو ترتيبات، بينما أبلغ طرف واحد عن دخوله 10 اتفاقات أو ترتيبات أو أكثر.

<sup>21</sup> لم يتسن الرد بالإجابة "إلى حد ما" على السؤال ذي الصلة في التقرير الوطني الثاني. وقد يكون هذا الأمر قد أثر على التغييرات المبلغ عنها مقارنة بخط الأساس.

## جيم - تقييم المخاطر وإدارة المخاطر (الهدفان التشغيليان 1-3 و 2-3)

### الهدف التشغيلي 1-3: تقييم المخاطر وإدارة المخاطر

48- يركز الهدف التشغيلي 1-3 على مواصلة تطوير ودعم تنفيذ أدوات علمية بشأن النهج العامة لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر. ووُضعت أربعة مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف التشغيلي.

49- فيما يتعلق بالمؤشر 1-3-1 (أ) (النسبة المئوية للأطراف التي تعتمد وتستخدم وثائق إرشادية لغرض إجراء تقييم المخاطر وإدارة المخاطر الخاصة بها) والمؤشر 1-3-1 (ب) (النسبة المئوية للأطراف التي تعتمد وتستخدم وثائق إرشادية لغرض تقييم تقارير تقييم المخاطر المقدمة من أصحاب الإخطارات)، لا تمكّن المعلومات المتاحة من التقارير الوطنية من التمييز بين الإرشادات الخاصة بإجراء تقييمات المخاطر والإرشادات الخاصة بتقييم تقييمات المخاطر المقدمة من أصحاب الإخطارات. وتتضمن المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الرابعة بعض المعلومات ذات الصلة التي قد تساعد على قياس هذين المؤشرين، على النحو الوارد بإيجاز في الفقرتين التاليتين.<sup>22</sup>

50- وفيما يتعلق بتقييم المخاطر، أفاد ما مجموعه 72 في المائة من الأطراف (51 طرفاً) بأنها تعتمد أو تستخدم وثائق إرشادية لغرض إجراء تقييم المخاطر، أو لتقييم تقارير تقييم المخاطر المقدمة من أصحاب الإخطارات. ويمثل ذلك زيادة متواضعة عن خط الأساس بنسبة 4 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، هناك تباين كبير واضح: مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى 100 في المائة؛ وآسيا والمحيط الهادئ: 89 في المائة؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 86 في المائة؛ وأفريقيا: 58 في المائة؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 31 في المائة. وتم الإبلاغ عن تغييرات في منطقتين: أفريقيا (+11%)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية (+7%).

51- وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، أفاد ما مجموعه 71 في المائة (50 طرفاً) بأنها تعتمد أو تستخدم وثائق إرشادية لغرض إدارة المخاطر، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 5 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، هناك تباين كبير واضح: مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى 100 في المائة؛ وآسيا والمحيط الهادئ: 88 في المائة؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 86 في المائة؛ وأفريقيا: 5 في المائة؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 31 في المائة. وجاء توزيع الزيادات الإقليمية على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ (+13%)، وأفريقيا (+11%)، وأوروبا الوسطى والشرقية (+7%). (انظر الشكل 1).

52- ومن الأطراف التي أفادت بأنها تعتمد أو تستخدم وثائق إرشادية عن تقييم المخاطر وإدارة المخاطر، أشار 41 في المائة (29 طرفاً) إلى أنها تستخدم "الإرشادات بشأن تقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة" (التي وضعها منتدى الإنترنت المفتوح العضوية المعني بتقييم المخاطر وإدارة المخاطر وفريق الخبراء التقنيين المخصص لتقييم المخاطر). ويمثل ذلك زيادة بنسبة 5 في المائة (35 طرفاً) مقارنة بتقييم منتصف المدة.<sup>23</sup> وتم الإبلاغ عن أكبر تغيير في منطقة أفريقيا (+28%)، تليها آسيا والمحيط الهادئ (-6%) وأوروبا الوسطى والشرقية (-8%)، بينما تم الإبلاغ عن عدم وجود تغيير عن خط الأساس في أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

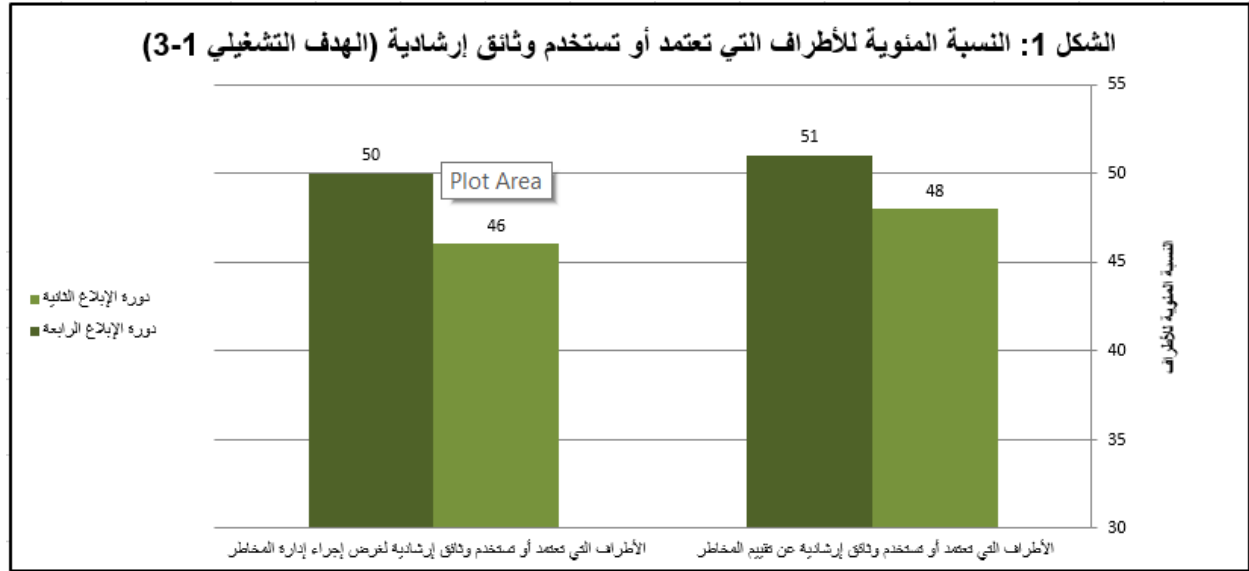
53- وبالنسبة للمؤشر 1-3-2 (النسبة المئوية للأطراف التي اعتمدت نهجاً مشتركة إزاء تقييم المخاطر وإدارة المخاطر)، أفاد 58 في المائة من الأطراف (41 طرفاً) بأنها اعتمدت نهجاً أو منهجيات مشتركة إزاء تقييم المخاطر بالتنسيق

<sup>22</sup> يسأل السؤالان 71 (أ) و 71 (ب) عما إذا كانت البلدان قد اعتمدت أو استخدمت أي وثائق إرشادية لغرض إجراء تقييم المخاطر أو إدارة المخاطر، أو لتقييم تقارير تقييم المخاطر المقدمة من أصحاب الإخطارات، ويقدم الإجابتين المحتملتين التاليتين: (أ) تقييم المخاطر (نعم/لا)؛ (ب) إدارة المخاطر (نعم/لا).

<sup>23</sup> لم تُتَّح بعد الإرشادات بشأن تقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة في وقت وضع خط الأساس. ولهذا السبب، قورنت المعلومات المقدمة عن هذا المؤشر في التقارير الوطنية الرابعة بالمعلومات المقدمة في التقرير الوطني الثالث، في إطار السؤال 86.

مع بلدان أخرى، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 13 في المائة. وسجلت جميع المناطق زيادات، وكانت أكثر وضوحاً في أمريكا اللاتينية والكاريبي (+23%)، تليها أوروبا الوسطى والشرقية (+14%)، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (+13%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ (+11%) وأفريقيا (+5%).

54- وفيما يتعلق بالمؤشر 3-3-1 (النسبة المئوية للأطراف التي تجري تقييمات مخاطر فعلية وفقاً للبروتوكول)، أفاد 61 في المائة من الأطراف (43 طرفاً) بأنها أجرت تقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة وفقاً للبروتوكول في فترة الإبلاغ الحالية. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 9 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، تم الإبلاغ عن زيادات في أوروبا الوسطى والشرقية (+36%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ (+22%) ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (+6%). وأظهرت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي انخفاضاً (-15%)، بينما أظهرت منطقة أفريقيا عدم وجود تغيير عن خط الأساس. ومن بين الأطراف التي أشارت إلى أنها أجرت تقييماً للمخاطر، أفاد 25 في المائة بأنها أجرت 100 تقييم أو أكثر للمخاطر في دورة الإبلاغ هذه؛ وأفاد 15 في المائة بأنها أجرت ما بين 50-99 تقييماً للمخاطر؛ وأفاد 31 في المائة بأنها أجرت من 10 تقييمات إلى 49 تقييماً للمخاطر؛ وأفاد 29 في المائة بأنها أجرت 1-9 تقييمات للمخاطر.<sup>24</sup>



## الهدف التشغيلي 2-2: تقييم المخاطر وإدارة المخاطر

55- في مجال التركيز 2 بشأن "بناء القدرات"، يسعى الهدف التشغيلي 2-2 إلى تمكين الأطراف من تقييم وتطبيق وتبادل وإجراء تقييمات المخاطر، وبناء قدرات محلية تستند إلى العلوم لتنظيم وإدارة ورصد ومراقبة مخاطر الكائنات الحية المحورة. ووضعت ستة مؤشرات في إطار هذا الهدف التشغيلي لقياس التقدم المحرز فيه (الشكل 2).

56- فيما يتعلق بالمؤشر 1-2-2 (نسبة تقارير تليخيص تقييم المخاطر في ضوء عدد المقررات بشأن الكائنات الحية المحورة وبشأن غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، زادت النسبة بين تقارير تقييم المخاطر وعدد المقررات بشأن الكائنات

<sup>24</sup> لم تُقدّم في التقرير الوطني الثاني أي معلومات عن عدد تقييمات المخاطر التي أُجريت.

الحية المحورة<sup>25</sup> في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية من 79 في المائة (514 تقييما للمخاطر إلى 650 مقررا) في يناير/كانون الثاني 2012؛ و92 في المائة (1198 تقييما للمخاطر إلى 1299 مقررا) في يناير/كانون الثاني 2016؛ إلى 96 في المائة (2055 تقييما للمخاطر إلى 2134 مقررا) في يناير/كانون الثاني 2020. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 17 في المائة.<sup>26</sup>

57- وبالنسبة للمؤشر 2-2-3 (عدد الأفراد المدربين على تقييم المخاطر، وعلى رصد وإدارة ومكافحة الكائنات الحية المحورة)، أبلغت الأطراف عن عدد الأفراد المدربين في بلدانها على تقييم المخاطر وإدارة المخاطر ورصد الكائنات الحية المحورة، على النحو التالي:

(أ) الأفراد المدربون على تقييم المخاطر: أبلغ 93 في المائة من الأطراف عن تدريب أفراد في بلدانها على تقييم المخاطر. أبلغ ما مجموعه:

- (1) 31 في المائة من الأطراف (22 طرفا) عن تدريب من 1 إلى 9 أفراد (دون تغيير عن خط الأساس)؛
- (2) 35 في المائة من الأطراف (25 طرفا) عن تدريب من 10 أفراد إلى 49 فردا (+4%)؛
- (3) 14 في المائة من الأطراف (10 أطراف) عن تدريب من 50 إلى 99 فردا (-10%)؛
- (4) 13 في المائة من الأطراف (9 أطراف) عن تدريب 100 فرد أو أكثر على تقييم المخاطر (+4%)؛
- (5) 7 في المائة من الأطراف (5 أطراف) عن عدم تدريب أي فرد (+1%).

(ب) الأفراد المدربون على إدارة المخاطر: أبلغ 90 في المائة من الأطراف عن تدريب أفراد في بلدانها على إدارة المخاطر. أبلغ ما مجموعه:

- (1) 38 في المائة من الأطراف (27 طرفا) عن تدريب من 1 إلى 9 أفراد (+8%)؛
- (2) 28 في المائة من الأطراف (20 طرفا) عن تدريب من 10 أفراد إلى 49 فردا (-3%)؛
- (3) 13 في المائة من الأطراف (9 أطراف) عن تدريب من 50 إلى 99 فردا (-10%)؛
- (4) 11 في المائة من الأطراف (8 أطراف) عن تدريب 100 فرد أو أكثر على إدارة المخاطر (+3%)؛
- (5) 10 في المائة من الأطراف (7 أطراف) عن عدم تدريب أي فرد (+2%).

(ج) الأفراد المدربون على رصد الكائنات الحية المحورة: أبلغ 87 في المائة من الأطراف عن تدريب أفراد في بلدانها على رصد الكائنات الحية المحورة. أبلغ ما مجموعه:

<sup>25</sup> لهذا الغرض، تم النظر في المقررات التي تتخذها الأطراف بشأن التحركات عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد إدخالها عن عمد في البيئة (بموجب المادة 10 من البروتوكول) والمقررات المتعلقة بالاستيراد أو الاستخدام المحلي للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز (بموجب المادة 11 من البروتوكول أو في الإطار المحلي). وبالنسبة لكلتا المجموعتين من هذه المقررات، تم التحقق مما إذا كان قد تم تقديم تقرير تقييم مخاطر مماثل إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

<sup>26</sup> لا تتوافر بيانات لقياس المؤشر 2-2-2 (عدد تقارير ملخصات تقييم المخاطر في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية التي تمتثل للبروتوكول). ومن المسلم به أنه لكي يكون ملخص تقييم المخاطر "ممتثلا للبروتوكول"، يجب أن يلخص تقييما للمخاطر أجري بطريقة شفافة وسليمة علميا وعلى أساس كل حالة على حدة لكل كائن حي محور، مع مراعاة استخدامها المقصود والبيئة المستقبلية المحتملة. ولا تُتاح معلومات عن عدد ملخصات تقييم المخاطر في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية التي تمتثل لهذه المبادئ.

- (1) 41 في المائة من الأطراف (29 طرفاً) عن تدريب من 1 إلى 9 أفراد (+14%)؛  
(2) 28 في المائة من الأطراف (20 طرفاً) عن تدريب من 10 أفراد إلى 49 فرداً (-10%)؛  
(3) 11 في المائة من الأطراف (8 أطراف) عن تدريب من 50 إلى 99 فرداً (-6%)؛  
(4) 7 في المائة من الأطراف (5 أطراف) عن تدريب 100 فرد أو أكثر على رصد الكائنات الحية المحورة (+1%)؛  
(5) 13 في المائة من الأطراف (9 أطراف) عن عدم تدريب أي فرد (دون تغيير عن خط الأساس).

58- وفيما يتعلق بالموشر 2-2-4 (عدد الأطراف التي لديها بنية أساسية، بما في ذلك المختبرات للرصد والإدارة والمكافحة)، أفاد 77 في المائة من الأطراف (55 طرفاً) بأن لديها البنية الأساسية اللازمة لرصد أو إدارة الكائنات الحية المحورة. ولم يكن هناك تغيير عن خط الأساس. وعلى المستوى الإقليمي، أبلغ عن تغييرات في أفريقيا (+5%) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (-8%) في الأطراف التي أبلغت عن وجود بنية أساسية للرصد والمكافحة. وألقى العديد من الأطراف، في مساهماتها المكتوبة، الضوء على الحاجة المستمرة إلى الدعم في إنشاء البنية الأساسية اللازمة. وأشار بعض الأطراف إلى أنها تستفيد من أنشطة بناء القدرات في هذا المجال، بما في ذلك المشروعات التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مرفق البيئة العالمية.

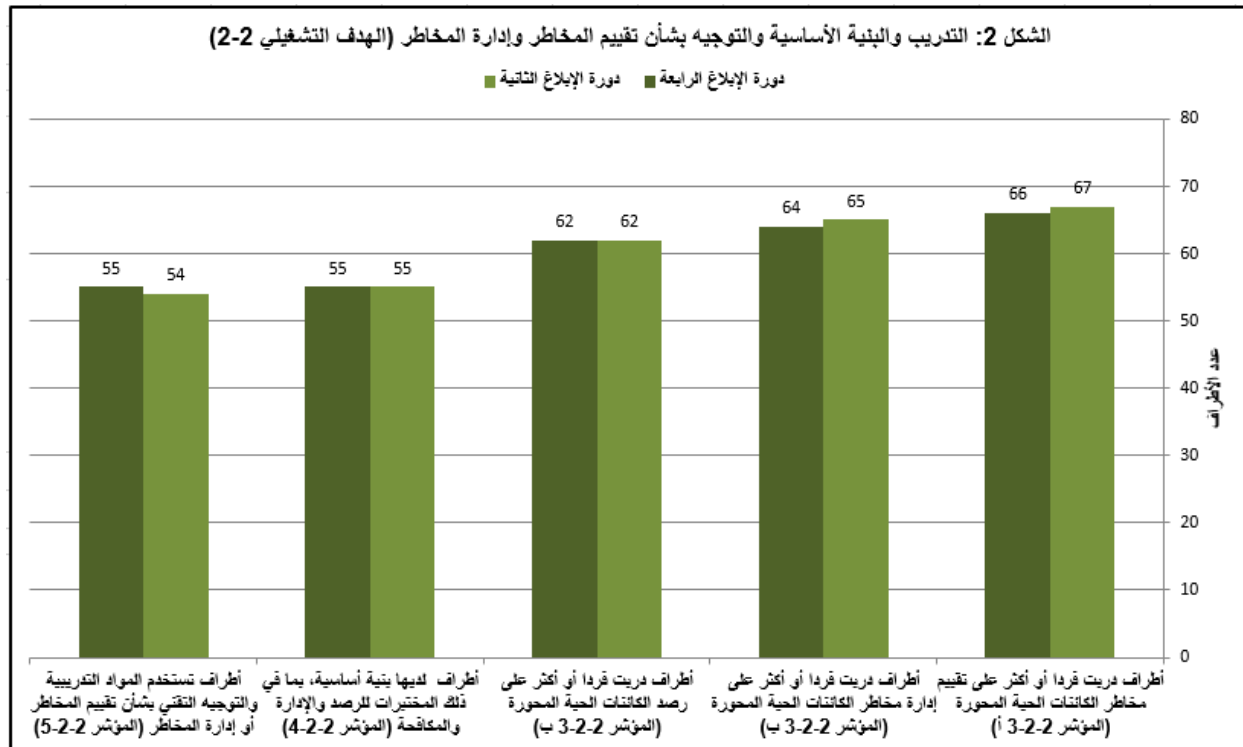
59- وفيما يتعلق بالموشر 2-2-5 (عدد الأطراف التي تستخدم المواد التدريبية المعدة والتوجيه التقني)، أفاد 77 في المائة من الأطراف (55 طرفاً) بأنها تستخدم مواداً تدريبية و/أو توجيهات تقنية للتدريب في مجال تقييم وإدارة مخاطر الكائنات الحية المحورة. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة. ومن بين هذه الأطراف، أفاد 50 في المائة بأنها تستخدم "دليل تقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة" (الذي أعدته أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي)، وأفاد 49 في المائة بأنها تستخدم "الإرشادات بشأن تقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة" (التي وضعها منتدى الإنترنت المفتوح العضوية المعني بتقييم المخاطر وإدارة المخاطر وفريق الخبراء التقنيين المخصص لتقييم المخاطر). وفي كلتا الحالتين، سجلت منطقة أفريقيا النسبة المئوية الأعلى للأطراف التي أبلغت عن استخدام الدليل والإرشادات (78 في المائة). وبالمقارنة مع تقييم منتصف المدة، كانت ثمة زيادة في النسبة المئوية للأطراف التي تستخدم الإرشادات بشأن تقييم المخاطر (+4%)، بينما تم الإبلاغ عن عدم وجود تغيير مقابل تقييم منتصف المدة فيما يتعلق باستخدام الدليل.<sup>27</sup>

60- وبالنسبة للموشر 2-2-6 (عدد الأطراف التي ترى أن مواد التدريب والتوجيه التقني كافية وفعالة)، أشار 65 في المائة من الأطراف (64 طرفاً)<sup>28</sup> إلى أن لبلدانها احتياجات محددة إلى مزيد من التوجيه بشأن موضوعات محددة لتقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة. وعلى المستوى الإقليمي، فإن النسبة المئوية للأطراف التي أفادت بأن لديها احتياجات محددة إلى مزيد من التوجيه هي كما يلي: أفريقيا: 97 في المائة؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 87 في المائة؛ وآسيا والمحيط الهادئ: 56 في المائة؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 44 في المائة؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 21 في المائة.

<sup>27</sup> لم يكن الدليل والإرشادات متاحة بعد عند وضع خط الأساس. وقورنت المعلومات المقدمة عن هذا المؤشر في التقارير الوطنية الرابعة بالمعلومات المقدمة في التقارير الوطني الثالث، في إطار السؤالين 81 و82 فيما يتعلق بالأطراف التي أجابت على الأسئلة ذات الصلة في التقرير الوطني الثالث والتقرير الوطني الرابع على حد سواء.

<sup>28</sup> قُدمت معلومات في إطار السؤال 69 من التقرير الوطني الرابع. ولم تُقدم معلومات عن هذه القضية في خط الأساس، أو في التقارير الوطنية الثالثة.

61- ويقدم الشكل 2 نظرة عامة على المعلومات المتعلقة بمختلف المؤشرات في إطار الهدف التشغيلي 2-2، مثل التدريب على تقييم وإدارة ورصد الكائنات الحية المحورة، وكذلك البنية الأساسية للمختبرات واستخدام المواد التدريبية والتوجيه.



#### دال - الكائنات الحية المحورة أو السمات التي قد تكون لها آثار ضارة (الهدف التشغيلي 4-1)

62- يركز الهدف التشغيلي 4-1 على إعداد طرائق للتعاون وإرشادات لتحديد هوية الكائنات الحية المحورة أو السمات المحددة التي قد تكون لها آثار ضارة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع مراعاة أيضا المخاطر على صحة الإنسان. ويوجد مؤشران في الخطة الاستراتيجية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف التشغيلي.

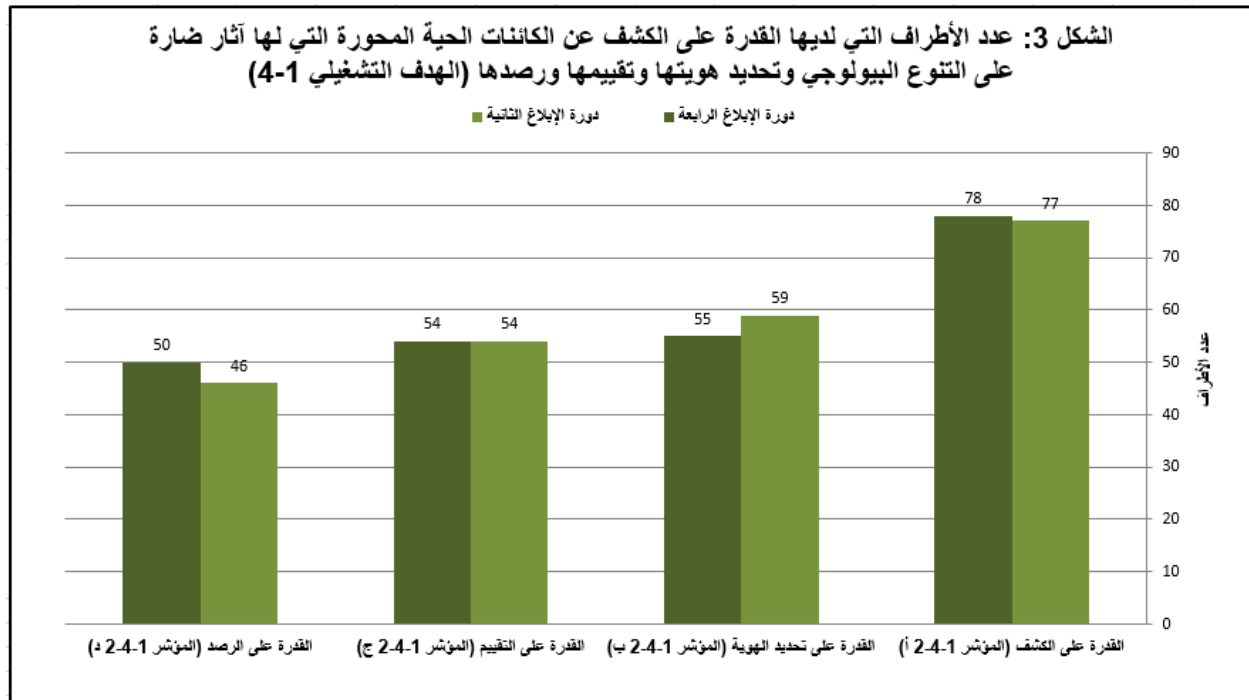
63- ففيما يتعلق بالمؤشر 1-4-1 (الإرشادات المتاحة التي وضعتها الأطراف بشأن الكائنات الحية المحورة أو السمات المحددة التي قد تكون لها آثار ضارة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع مراعاة أيضا المخاطر على صحة الإنسان)، لا تُتاح معلومات تتعلق بشكل خاص بهذا المؤشر. ومع ذلك، قُدمت بعض المعلومات عن التعاون في هذا المجال في التقرير الوطني الرابع.<sup>29</sup> وأفاد ما مجموعه 43 في المائة من الأطراف (40 طرفا) بأنها تعاونت مع أطراف أخرى بغية تحديد الكائنات الحية المحورة أو السمات المحددة التي قد تكون لها آثار ضارة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وعلى المستوى الإقليمي، كانت هناك زيادة عن خط الأساس بنسبة 6 في المائة، مع وجود التغييرات التالية: أوروبا الوسطى والشرقية (+19%)، وآسيا والمحيط الهادئ (+13%)، وأفريقيا (+7%)، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (+6%)، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (-15%).

64- وفيما يتعلق بالمؤشر 2-4-1 (عدد الأطراف التي لديها القدرة على الكشف عن الكائنات الحية المحورة أو السمات المعينة التي قد تكون لها آثار ضارة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وتحديد هويتها وتقييمها ورصدها، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان)، أفادت الأطراف بما يلي (انظر أيضا الشكل 3 فيما يتعلق بالفقرات (ب)-(د)):

<sup>29</sup> السؤال 74 من التقرير الوطني الرابع.

- (أ) أفاد 79 في المائة من الأطراف (78 طرفاً) بأن لديها القدرة على الكشف عن هذه الكائنات الحية المحورة. ولا تُتاح بيانات خط أساس تتعلق بالكشف، إلا أن هذه النسبة تمثل زيادة عن دورة الإبلاغ الثالثة بنسبة 1 في المائة.
- (ب) أفاد 77 في المائة من الأطراف (55 طرفاً) بأن لديها القدرة على تحديد هوية هذه الكائنات الحية المحورة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 6 في المائة.
- (ج) أفاد 77 في المائة من الأطراف (54 طرفاً) بأن لديها القدرة على تقييم هذه الكائنات الحية المحورة، وهو ما يمثل عدم وجود تغيير عن خط الأساس.
- (د) أفاد 71 في المائة من الأطراف (50 طرفاً) بأن لديها القدرة على رصد هذه الكائنات الحية المحورة، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 5 في المائة.

65- وكان عدد من الأطراف التي أفادت بأن لديها القدرة على الكشف والتقييم والرصد في هذا المجال في منطقتي مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى وأوروبا الوسطى والشرقية أكبر من أي منطقة أخرى (بين 85 و100 في المائة). وتعد مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى وآسيا والمحيط الهادئ هما المنطقتان اللتان لديهما القدرات الأعلى لتحديد الهوية (100 و89 في المائة على التوالي)، وتليهما أوروبا الوسطى والشرقية (86 في المائة). وتقل النسب المئوية الإجمالية لأمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا (بين 56 و68 في المائة في أفريقيا؛ وبين 46 و62 في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي).



#### ها- المسؤولية والجبر التعويضي (الهدفان التشغيليان 1-5 و2-4)

##### الهدفان التشغيليان 1-5 و2-4: المسؤولية والجبر التعويضي

66- أثناء التقييم والاستعراض الثالث للبروتوكول وتقييم منتصف مدة للخطة الاستراتيجية في عام 2016، لم يكن بروتوكول ناغويا-كوالالمبور بشأن المسؤولية والجبر التعويضي التكميلي لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية قد دخل حيز النفاذ. وتطلب البروتوكول التكميلي 40 تصديقا لكي يدخل حيز النفاذ؛ وتم تلقي 34 تصديقا حتى 1 مارس/آذار 2016. ولذا، لم يتم الوفاء بالمؤشر 1-5-1 (بدء إنفاذ بروتوكول ناغويا-كوالالمبور بشأن المسؤولية والجبر التعويضي التكميلي لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية قبل الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول (2014)).

- 67- ودخل البروتوكول التكميلي حيز النفاذ في 5 مارس/آذار 2018. وبحلول 16 يناير/كانون الثاني 2020، كان هناك 47 طرفاً في البروتوكول التكميلي، بزيادة قدرها 38 في المائة منذ التقييم والاستعراض الثالث. ومن بين 13 تصديقا جديدا تم تلقيها في الفترة بين 17 فبراير/شباط 2016 و16 يناير/كانون الثاني 2020، جاءت 5 تصديقات (38 في المائة) من بلدان في أفريقيا و8 تصديقات من بلدان من المناطق أخرى، مقسمة بالتساوي إلى تصديقين (15 في المائة) لكل منطقة.
- 68- وفي التقرير الوطني الرابع، أشار 57 في المائة من الأطراف (32 طرفاً) في بروتوكول قرطاجنة التي لم تصدق بعد على البروتوكول التكميلي إلى أن لديها عملية وطنية قائمة لكي تصبح أطرافاً في البروتوكول التكميلي.
- 69- وفيما يتعلق **بالمؤشر 1-5-2** (النسبة المئوية للأطراف في البروتوكول التكميلي التي لديها أطر إدارية وقانونية وطنية تتضمن قواعد وإجراءات بشأن المسؤولية والجبر التعويضي عن الأضرار الناشئة عن الكائنات الحية المحورة)، أفاد 60 في المائة من الأطراف في البروتوكول التكميلي (23 طرفاً) بأن لديها تدابير مطبقة كلياً لتنفيذ البروتوكول التكميلي وأفاد 15 في المائة (6 أطراف) بأنها تطبق جزئياً تدابير وطنية. وأفاد ما مجموعه 13 في المائة من الأطراف (5 أطراف) بأنه لا توجد سوى مشاريع تدابير وأفاد 13 في المائة (5 أطراف) بأنه لم تُتخذ أي تدابير بعد.<sup>30</sup>
- 70- وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البلدان الأطراف في بروتوكول قرطاجنة والتي لم تصدق بعد على البروتوكول التكميلي معلومات عن تنفيذ البروتوكول التكميلي وعن المسؤولية والجبر التعويضي. وتُلخص أدناه المعلومات المقدمة من هذه الأطراف ومن الأطراف في البروتوكول التكميلي في تقاريرها الوطنية الرابعة.
- 71- وأفاد ما مجموعه 67 في المائة من الأطراف (66 طرفاً) بأن لديها صكوكاً إدارية أو قانونية تقضي باتخاذ تدابير استجابة في حالة حدوث ضرر ناجم عن الكائنات الحية المحورة. ويمثل ذلك انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 3 في المائة. وأفاد ما مجموعه 62 في المائة من الأطراف (61 طرفاً) بأن لديها صكوكاً إدارية أو قانونية تقضي باتخاذ تدابير استجابة في حالة وجود احتمال كاف بأن الضرر سيحدث إذا لم تُتخذ تدابير الاستجابة.<sup>31</sup>
- 72- وبالإضافة إلى ذلك، أفاد 55 في المائة من الأطراف (54 طرفاً) بأنها حددت سلطة مختصة لأداء المهام المنصوص عليها في البروتوكول التكميلي، بينما أفاد 45 في المائة (44 طرفاً) بأنها لم تحدد سلطة مختصة لهذا الأمر.
- 73- وفيما يتعلق **بالمؤشر 2-4-1** (عدد الأطراف المؤهلة التي تلقت دعماً لبناء القدرات في مجال المسؤولية والجبر التعويضي فيما يتعلق بالكائنات الحية المحورة)، أفاد ما مجموعه 17 طرفاً بأنه في فترة الإبلاغ الحالية، نُفذت أنشطة لتنمية و/أو تعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية في مجال المسؤولية والجبر التعويضي. وبالمقارنة مع دورة الإبلاغ الثالثة، التي أُبلغ فيها 12 طرفاً عن تلقيها مساعدة مالية و/أو تقنية لبناء القدرات في مجال المسؤولية والجبر التعويضي فيما يتعلق بالكائنات الحية المحورة، فإن ذلك يمثل زيادة بمقدار 5 أطراف، مع زيادة أُبلغ عنها بشكل خاص في منطقة أفريقيا.
- 74- ولا تُتاح معلومات عن **المؤشر 2-4-2** (عدد الصكوك الإدارية أو القانونية المحلية المعرفة، أو التي تم تعديلها أو التي تم سنّها حديثاً والتي تستوفي هدف القواعد والإجراءات الدولية في مجال المسؤولية والجبر التعويضي)، وينبغي الرجوع إلى **المؤشر 1-5-2** ذي الصلة الوارد أعلاه.

<sup>30</sup> تستند النسب المئوية إلى عدد الأطراف في البروتوكول التكميلي التي قدمت هذه المعلومات في تقاريرها الوطنية الرابعة. ولم ترد هذه المعلومات في التقارير الوطنية السابقة. وللتقريب، يكون مجموع النسب المئوية 101 بدلاً من 100 في المائة.

<sup>31</sup> لم ترد هذه المعلومات في التقارير الوطنية السابقة.



واو - المناولة والنقل والتعبئة وتحديد الهوية (الهدفان التشغيليان 1-6 و 2-3)

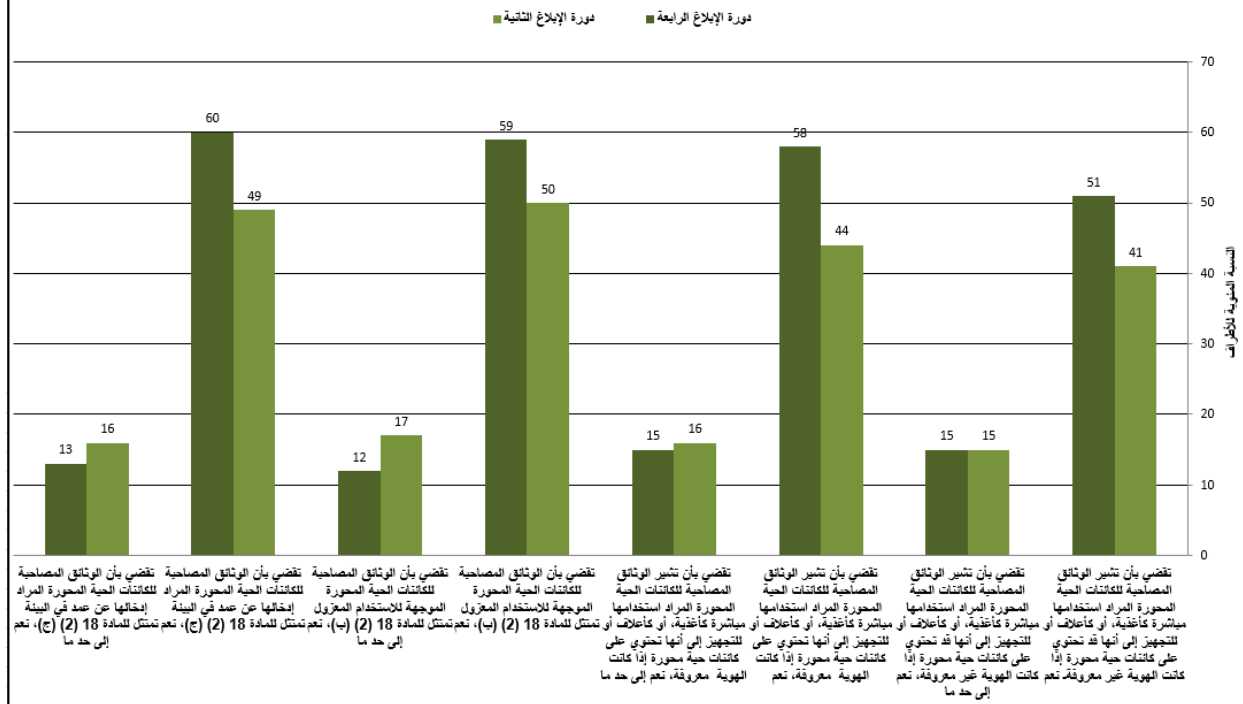
الهدف التشغيلي 1-6: المناولة والنقل والتعبئة وتحديد الهوية

75- فيما يتعلق بالموشر 1-6-1 (النسبة المئوية للأطراف التي وضعت متطلبات الوثائق للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز)، أفاد 55 في المائة من الأطراف (51 طرفاً) بأنها اتخذت تدابير تقضي بأن الوثائق المصاحبة للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، في الحالات التي تكون فيها هوية الكائنات الحية المحورة غير معروفة، تحدد بوضوح أنها قد تتضمن كائنات حية محورة ولا يُراد إدخالها عن عمد في البيئة. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 11 في المائة (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: أفريقيا +23%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي +8%؛ وآسيا والمحيط الهادئ +6%، وأوروبا الوسطى والشرقية +6%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: دون تغيير عن خط الأساس). وبالإضافة إلى ذلك، أفاد 16 في المائة من الأطراف (15 طرفاً) بأن اتخذت هذه التدابير إلى حد ما (دون تغيير عن خط الأساس).

76- وأفاد ما مجموعه 62 في المائة من الأطراف (58 طرفاً) بأنها اتخذت تدابير تقضي بأن الوثائق المصاحبة للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، في الحالات التي تكون فيها هوية الكائنات الحية المحورة معروفة، تحدد بوضوح أنها تتضمن كائنات حية محورة ولا يُراد إدخالها عن عمد في البيئة. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 15 في المائة (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: أفريقيا +30%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي +23%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +13%؛ وآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: دون تغيير عن خط الأساس). وأفاد 16 في المائة من الأطراف (15 طرفاً) أخرى بأنها اتخذت هذه التدابير إلى حد ما، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1 في المائة (انظر الشكل 4).

77- وفيما يتعلق بالموشر 1-6-2 (النسبة المئوية للأطراف التي وضعت متطلبات الوثائق للكائنات الحية المحورة للاستخدام المعزول أو الإدخال عن عمد في البيئة)، أفاد 63 في المائة من الأطراف (59 طرفاً) بأنها اتخذت تدابير تقضي بأن الوثائق المصاحبة للكائنات الحية المحورة الموجهة للاستخدام المعزول تحدد بوضوح على أنها كائنات حية محورة وتحدد أي متطلبات للمناولة والتخزين والنقل والاستخدام بطريقة آمنة، ونقطة الاتصال للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك اسم وعنوان الفرد والمؤسسة التي أرسلت إليه أو إليها الكائنات الحية المحورة. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 9 في المائة (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: أفريقيا +27%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +19%؛ وآسيا والمحيط الهادئ +6%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: دون تغيير عن خط الأساس؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي -23%). وأفاد ما مجموعه 13 في المائة من الأطراف (12 طرفاً) بأنها اتخذت هذه التدابير إلى حد ما، وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 5 في المائة (انظر الشكل 4).

#### الشكل 4: المناولة والنقل والتعبئة وتحديد الهوية (الهدف التشغيلي 1-6)



78- وبالنسبة للمؤشر 1-6-3 (عدد الأطراف التي لديها فرص الحصول على الأدوات القادرة على رصد الكائنات الحية المحورة غير المرخص بها)، فإن المعلومات الأوثق المتاحة لقياس التقدم المحرز ترتبط بالأطراف التي وضعت إجراءات لأخذ عينات الكائنات الحية المحورة والكشف عنها. وأفاد ما مجموعه 56 في المائة من الأطراف (52 طرفاً) بأنها وضعت هذه الإجراءات، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 21 في المائة (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ +50%؛ وأفريقيا +20%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى +17%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي +8%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +6%). وأفاد ما مجموعه 19 في المائة من الأطراف (18 طرفاً) بأنها وضعت هذه الإجراءات إلى حد ما، وهو يمثل انخفاضاً بنسبة 9 في المائة (انظر أيضاً المؤشر 1-4-2 (أ) أعلاه).

79- وبالنسبة للمؤشر 1-6-4 (عدد الأطراف التي تستخدم التوجيه القائم بشأن مناولة ونقل وتعبئة الكائنات الحية المحورة)، أفاد 69 في المائة من الأطراف (49 طرفاً) بأن لديها التوجيه لغرض ضمان مناولة ونقل وتعبئة الكائنات الحية المحورة بطريقة آمنة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 7 في المائة. وتم الإبلاغ عن تغييرات على المستوى الإقليمي في أفريقيا (+4%) وآسيا والمحيط الهادئ (+3%)، بينما تم الإبلاغ عن عدم وجود تغيير عن خط الأساس في المناطق الأخرى.

#### الهدف التشغيلي 2-3: المناولة والنقل والتعبئة وتحديد الهوية

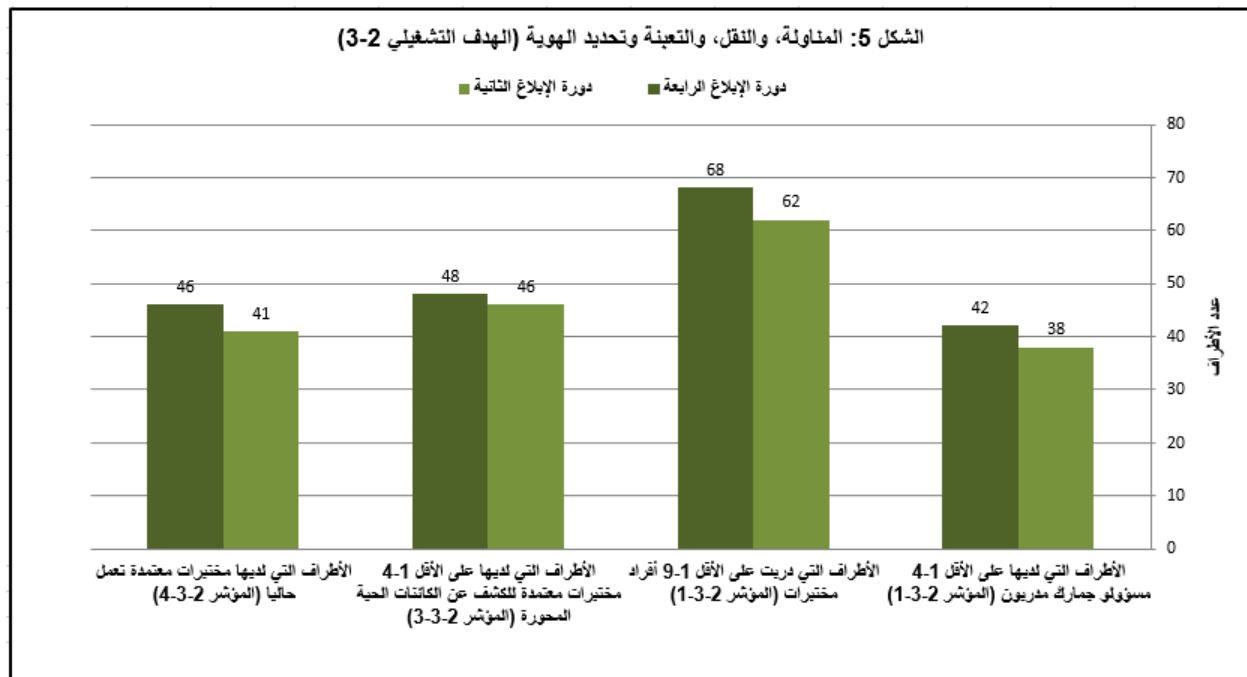
80- فيما يتعلق بالمؤشر 2-3-1 (عدد مسؤولي الجمارك وأفراد المختبرات المدربين)، أفاد 59 في المائة من الأطراف (42 طرفاً) بأن لديها مسؤولي جمارك مدربين، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 6 في المائة. وأفادت أغلبية هذه الأطراف (23 طرفاً) بأنها دربت ما يصل إلى 10 موظفي جمارك (55 في المائة من تلك المجموعة)، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 2 في المائة. وزاد عدد الأطراف التي أبلغت عن تدريب 100 مسؤول جمارك أو أكثر بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 6 أطراف (14 في المائة من الأطراف التي أفادت بأن لديها مسؤولي جمارك مدربين)، نتيجة الزيادات في آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وأفاد نصف الأطراف تقريباً (41 في المائة) بأن ليس لديها موظفي جمارك مدربين، وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 6 في المائة.

81- وأفاد ما مجموعه 96 في المائة من الأطراف (68 طرفاً) بأن أفراد المختبرات تلقوا تدريباً على الكشف عن الكائنات الحية المحورة، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 9 في المائة. وترتبط هذه الزيادة في الأساس بزيادة عن خط الأساس بنسبة 12 في المائة في عدد الأطراف التي أبلغت عن تدريب ما يصل إلى 10 أفراد من العاملين في المختبرات (بإجمالي 35 طرفاً).

82- وفيما يتعلق بالمؤشر 2-3-2 (النسبة المئوية للأطراف التي أنشأت مختبرات للكشف أو لديها طريقة موثوقة للوصول إلى مختبرات للكشف)، أفاد 87 في المائة من الأطراف بأن لديها طريقة موثوقة للوصول إلى مرافق المختبرات، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 10 في المائة، ويأتي التوزيع الإقليمي على النحو التالي: أفريقيا: 79 في المائة (+11%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ: 89 في المائة (+11%)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 100 في المائة (+14%)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 69 في المائة (+15%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 100 في المائة (دون تغيير عن خط الأساس).

83- وفيما يتعلق بالمؤشر 3-3-2 (عدد المختبرات الوطنية والإقليمية المعتمدة التي لديها القدرة على الكشف عن الكائنات الحية المحورة)، تقدم التقارير الوطنية معلومات عن عدد الأطراف التي أبلغت عن وجود مختبرات معتمدة في بلدانها للكشف عن الكائنات الحية المحورة. وأفاد ما مجموعه 68 في المائة من الأطراف (48 طرفاً) بوجود مختبر معتمد أو أكثر في بلدانها للكشف عن الكائنات الحية المحورة، أي أكثر من خط الأساس بمقدار طرفين، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3 في المائة، تُنسب في الغالب إلى منطقتي آسيا والمحيط الهادئ (+22%) وأوروبا الوسطى والشرقية (+7%).

84- وفيما يتعلق بالمؤشر 4-3-2 (عدد المختبرات المعتمدة التي تعمل بالفعل)، أفاد 96 في المائة من الأطراف التي أفادت بوجود مختبرات معتمدة للكشف عن الكائنات الحية المحورة في بلدانها (46 طرفاً) بأن هذه المختبرات تعمل حالياً للكشف عن الكائنات الحية المحورة. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 10 في المائة، تُنسب إلى منطقتي أفريقيا (+33%) وأوروبا الوسطى والشرقية (+15%).



85- وقام عدد من الأطراف، في مساهماتها المكتوبة بالنص الحر، بإدراج مجموعة متنوعة من المختبرات، بالإضافة إلى شبكات وطنية، أنشئت داخل ولاياتها القضائية. وأشارت عدة أطراف إلى إنشاء مختبرات وطنية مؤخرًا. وأبلغت أطراف من

الاتحاد الأوروبي عن مشاركتها في شبكات المختبرات التي تركز على الكشف عن الكائنات الحية المحورة وتحديد هويتها. وذكر عدد قليل من الأطراف أنها تصل إلى المختبرات الدولية أو الأجنبية وتستخدمها في أنشطتها المتعلقة بالكشف. وبالإضافة إلى ذلك، أشار عدد من الأطراف إلى أنه يجري تنمية القدرات لإنشاء مختبرات مخصصة للكشف عن الكائنات الحية المحورة و/أو للحصول على الاعتماد الدولي. وأدرجت أيضا عدة دورات تدريبية أخيرة أو قادمة لمسؤولي الجمارك والتشريعات ذات الصلة.

86- وأفادت أطراف أخرى بأنها غير قادرة على إجراء الكشف عن الكائنات الحية المحورة وتحديد هويتها. وأشارت بعض الأطراف إلى الافتقار إلى المختبرات و/أو الأفراد و/أو المعدات و/أو الاعتماد و/أو القدرات للاضطلاع بأنشطة الكشف عن الكائنات الحية المحورة. وافقر عدد قليل من الأطراف إلى لوائح السلامة الأحيائية اللازمة لتنظيم الكشف عن الكائنات الحية المحورة، ولكنها ذكرت أنها كانت تعمل على تطوير هذه الأدوات. وذكر عدد قليل من الأطراف أن مسؤولي الجمارك لم يتم تدريبهم بشكل خاص على الكشف عن الكائنات الحية المحورة ويمكنهم الاستعانة بمزيد من التدريب. وأفاد بعض الأطراف بأن التعزيزات على مستوى الموظفين والمختبرات ضرورية أيضا لتعزيز القدرات في هذا المجال. وذكر أحد الأطراف أن الدورات التدريبية مهمة ولازمة لضمان الحفاظ على القدرات.

#### زاي - الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية (الهدف التشغيلي 1-7)

87- ينصب تركيز الهدف التشغيلي 1-7 على تقديم توجيه يستند إلى البحوث ذات الصلة وتبادل المعلومات بشأن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ قرارات بشأن استيراد الكائنات الحية المحورة. وانتقلت الأطراف على النتائج التي تتضمن إعداد واستخدام مبادئ توجيهية وتطبيق الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، حسب الاقتضاء. ووضعت أربعة مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف التشغيلي.

88- فبالنسبة للمؤشر 1-7-1 (عدد الأوراق البحثية التي تخضع لاستعراض النظراء والتي نشرتها وأتاحها واستخدمتها الأطراف لدى النظر في التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للكائنات الحية المحورة)، أفاد 34 في المائة من الأطراف (24 طرفا) بأنها استخدمت مواد تخضع لاستعراض النظراء لغرض وضع أو تحديد الإجراءات الوطنية فيما يتعلق بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يمثل انخفاضا عن خط الأساس بنسبة 8 في المائة. وأفاد ما مجموعه 14 في المائة من الأطراف بأنها استخدمت 50 مادة أو أكثر من المواد الخاضعة لاستعراض النظراء (+4%)؛ وأفاد 6 في المائة بأنها استخدمت ما بين 10 مواد و49 مادة من هذه المواد (-1%)؛ وأفاد 3 في المائة بأنها استخدمت بين 5 و9 مواد (دون تغيير عن خط الأساس)؛ وأفاد 11 في المائة من الأطراف بأنها استخدمت بين مادة واحدة و4 مواد (-11%). وجميع الأطراف التي أفادت بأنها استخدمت 50 مادة أو أكثر في فترة الإبلاغ من منطقتي أوروبا الوسطى والشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وأفاد ما مجموعه 63 في المائة من الأطراف (17 طرفا) في تقاريرها الوطنية الرابعة بأنها تعتبر أن عدد المواد المنشورة الخاضعة لاستعراض النظراء كان كافيا.

89- وفيما يتعلق بالمؤشر 1-7-2 (عدد الأطراف المبلغة عن نهوجها المتبعة من أجل مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية)، أفاد 52 في المائة من الأطراف (37 طرفا) بأن لديها نهوجا أو متطلبات محددة تيسر كيفية مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 10 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، تُظهر البيانات اختلافات واضحة، في الأعداد الإجمالية وكذلك في التغييرات المبلغ عنها مقابل خط الأساس: أفريقيا: 63 في المائة (+32%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ: 44 في المائة (+22%)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 50 في المائة (دون تغيير عن خط الأساس)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 8 في المائة (-15%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 81 في المائة (+6%).

90- وفيما يتعلق بال**المؤشر 1-7-3** (عدد الأطراف المبلغة عن خبراتها في مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية عند اتخاذ قرارات بشأن استيراد الكائنات الحية المحورة)، أفاد 60 طرفاً (65 في المائة) بأنها اتخذت قرارات بشأن الكائنات الحية المحورة في هذا السياق أثناء فترة الإبلاغ.<sup>32</sup> ومن بين هذه الأطراف الستين، أفاد 27 في المائة بأنها دائماً ما تأخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن تأثير الكائنات الحية المحورة في الحسبان في هذه القرارات؛ وأفاد 38 في المائة من هذه الأطراف بأنها لم تقم بذلك إلا في بعض الحالات؛ وأفاد 35 في المائة بأنها لم تقم بذلك على الإطلاق. ومن بين هذه الأطراف الستين التي أفادت بأنها اتخذت قرارات بشأن الكائنات الحية المحورة، يمثل ذلك زيادة بنسبة 14 في المائة في النسبة المئوية للأطراف التي أبلغت عن أنها تأخذ دائماً أو في بعض الحالات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها بشأن الكائنات الحية المحورة.

91- وبالنسبة للمؤشر **1-7-4** (عدد الأطراف التي تستخدم مبادئ توجيهية بشأن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية)، لا تُتاح معلومات محددة. وفي ظل غياب المعلومات المحددة عن استخدام المبادئ التوجيهية، تُقدم بعض المعلومات عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها منذ وضع خط الأساس نحو تحقيق الهدف التشغيلي 1-7 من الخطة الاستراتيجية بشأن قيام الأطراف بوضع توجيهات تتعلق بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية للكائنات الحية المحورة.

92- وتم إنشاء فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية بموجب المقرر BS-VI/13 لتهيئة الوضوح المفاهيمي في سياق الفقرة 1 من المادة 26. واجتمع هذا الفريق للمرة الأولى في سيول، جمهورية كوريا في فبراير/شباط 2014 واتفق على قائمة عناصر إطار للوضوح المفاهيمي بشأن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية. وقام مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، في اجتماعه السابع، بتمديد نطاق ولاية فريق الخبراء التقنيين المخصص للعمل على زيادة تهيئة الوضوح المفاهيمي ووضع مخطط للتوجيه بغية إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف التشغيلي 1-7 من الخطة الاستراتيجية ونتائجها. وواصل فريق الخبراء التقنيين المخصص عمله على الإنترنت ووافق على إطار منفتح للوضوح المفاهيمي، نظر فيه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اجتماعه الثامن. وقرر اجتماع الأطراف، بموجب المقرر CP-VIII/13، تمديد ولاية فريق الخبراء التقنيين المخصص للسماح له بالاجتماع وجها لوجه من أجل العمل على المبادئ التوجيهية المتوخاة في إطار نتائج الهدف التشغيلي 1-7 من الخطة الاستراتيجية. واجتمع فريق الخبراء التقنيين المخصص في لوبليانا في أكتوبر/تشرين الأول 2017. وأعد مشروع "الإرشادات بشأن تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية". وتقدم هذه الإرشادات تعريفاً تشغيلياً، وتحدد المبادئ، وتضع نهجاً تدريجياً لعملية تقييم شاملة تُطبق من خلالها المبادئ المحددة. وأحاط مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول علماً بالإرشادات الواردة في المقرر CP-9/14. واستمر العمل على استكمال الإرشادات على أساس الخبرات الأولية بالاستعانة كذلك بأمثلة على منهجيات وتطبيقات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في فترة ما بين الدورات 2019-2020.

93- وأظهرت المساهمات المكتوبة في التقارير الوطنية الرابعة أن عدداً من الأطراف تأخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان، ولكن بدرجات متفاوتة. وذكرت بعض الأطراف أن تشريعاتها المحلية المتعلقة بالكائنات الحية المحورة تقضي بأن تؤخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان بشكل كامل في عملية صنع القرار وقدمت المزيد من الإيضاحات، بما في ذلك، في بعض الحالات، نص التشريع ذي الصلة أو بيان لعملية صنع القرار أو السياق المحلي الذي

<sup>32</sup> يسأل السؤال 163 في نموذج الإبلاغ الوطني الرابع عما إذا كانت الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن تأثير الكائنات الحية المحورة قد أخذت في الاعتبار في عملية صنع القرار. ورد ما مجموعه 33 طرفاً (35 في المائة) بالإجابة "لا ينطبق" (لم تُتخذ أي قرارات).

يتضمن اعتبارات اجتماعية واقتصادية. وأفادت أطراف أخرى بأن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية تؤخذ في الحسبان في التجارب الميدانية أو للإصدارات التجارية فقط.

94- وفيما يتعلق بالتحديات، ألفت الأطراف، في مساهماتها المكتوبة، الضوء على ندرة البيانات باعتبارها قضية كبيرة، وشددت على ضرورة إجراء دراسات محلية وإجراء المزيد من البحوث حتى يتسنى إنشاء إطار منهجي لتحديد المؤشرات والقواعد الاجتماعية والاقتصادية المناسبة لجمع البيانات. وأفادت بعض الأطراف بأنها تجري حاليا دراسات بشأن إدراج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في إقرار السياسات وصنع القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة. وأشارت بعض الأطراف إلى أنها تستفيد من المناقشات الجارية في إطار بروتوكول قرطاجنة الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية من أجل تفعيل دمج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرارات على المستوى الوطني. وأشارت أطراف أخرى إلى أنها تعمل بالفعل على تكييف آلياتها لدمج الإرشادات الموضوعية حتى الآن. وأشار أحد الأطراف أيضا إلى أن الأمر سيتطلب تقديم المساعدة لبناء القدرات اللازمة لإجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية.

95- وأخيرا، أشار عدد من الأطراف، في مساهماتها المكتوبة بالنص الحر، على أن التشريعات المتعلقة بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية قيد الإعداد.

#### حاء- العبور، والاستخدام المعزول، والتحركات غير المقصودة عبر الحدود وتدابير الطوارئ (الهدف التشغيلي 1-8)

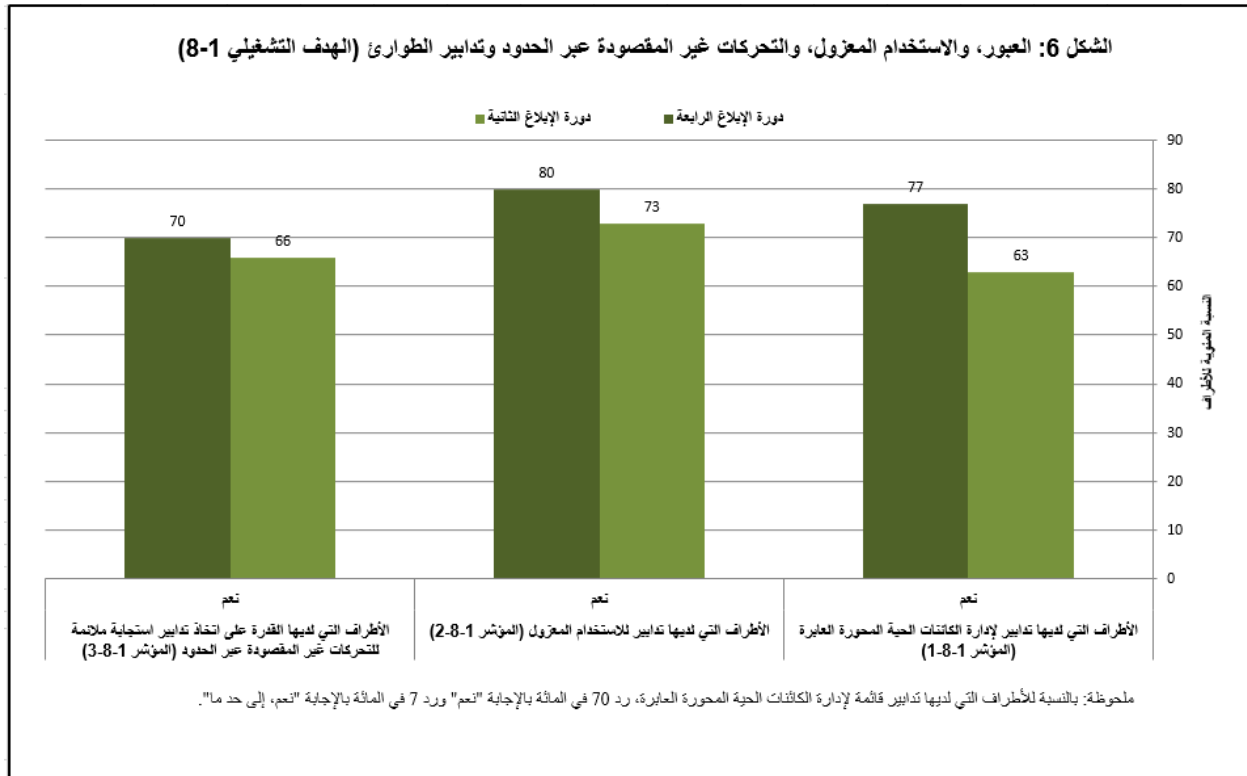
96- يتعلق الهدف التشغيلي 1-8 بإعداد أدوات وإرشادات من شأنها أن تيسر تنفيذ أحكام البروتوكول بشأن العبور، والاستخدام المعزول، والتحركات غير المقصودة عبر الحدود وتدابير الطوارئ. وتُتاح ثلاثة مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف التشغيلي.

97- فبالنسبة للمؤشر 1-8-1 (النسبة المئوية للأطراف التي وضعت تدابير لإدارة الكائنات الحية المحورة العابرة)، أفاد 70 في المائة من الأطراف (64 طرفا) بأنها تنظم عبور الكائنات الحية المحورة، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 7 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد 7 في المائة من الأطراف (6 أطراف) بأنها نظمت عبور الكائنات الحية المحورة إلى حد ما. وبجمعهما معا، يكون 77 في المائة من الأطراف قد أبلغت عن وجود عبور منظم إلى حد ما على الأقل للكائنات الحية المحورة، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 14 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، جاءت البيانات المجمعة المبلغ عنها على النحو التالي: أفريقيا: 57 في المائة (+7%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ: 73 في المائة (+40%)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 94 في المائة (+6%)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 69 في المائة (+23%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 100 في المائة (دون تغيير عن خط الأساس) (انظر الشكل 6).

98- وفيما يتعلق بالمؤشر 1-8-2 (النسبة المئوية للأطراف التي وضعت تدابير للاستخدام المعزول)، أفاد 80 في المائة من الأطراف (74 طرفا) بأنها وضعت تدابير لتنظيم الاستخدام المعزول للكائنات الحية المحورة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، جاءت البيانات على النحو التالي: أفريقيا: 53 في المائة (دون تغيير عن خط الأساس)؛ وآسيا والمحيط الهادئ: 94 في المائة (+19%)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 100 في المائة (+13%)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 69 في المائة (+8%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 100 في المائة (دون تغيير عن خط الأساس).

99- وأخيرا، فيما يتعلق بالمؤشر 1-8-3 (النسبة المئوية للأطراف التي تستخدم إرشادات للكشف عن حدوث حالات إطلاق غير مقصودة للكائنات الحية المحورة والتي تستطيع أن تتخذ تدابير استجابة ملائمة)، لا تُتاح معلومات عن استخدام الأطراف لإرشادات للكشف عن حدوث حالات إطلاق غير مقصودة للكائنات الحية المحورة. وقام خبراء من شبكة المختبرات المعنية بالكشف عن الكائنات الحية المحورة وتحديد هويتها بإعداد مشروع دليل تدريبي بشأن الكشف عن الكائنات الحية

المحورة وتحديد هويتها، من المتوقع استكمال ونشره على غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية خلال عام 2020. إلا أن التقارير الوطنية الرابعة توفر معلومات عن القدرة على اتخاذ تدابير استجابة في حالة التحركات غير المقصودة عبر الحدود. وأفاد ما مجموعه 70 في المائة من الأطراف بأن لديها القدرة على اتخاذ تدابير استجابة ملائمة للتحركات غير المقصودة عبر الحدود، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 4 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، جاءت البيانات على النحو التالي: أفريقيا: 53 في المائة (+16%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ: 67 في المائة (دون تغيير عن خط الأساس)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: 93 في المائة (+7%)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 38 في المائة (-8%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 100 في المائة (دون تغيير عن خط الأساس).



## طاء - تقاسم المعلومات (الأهداف التشغيلية 2-6 و 4-1 و 4-2)

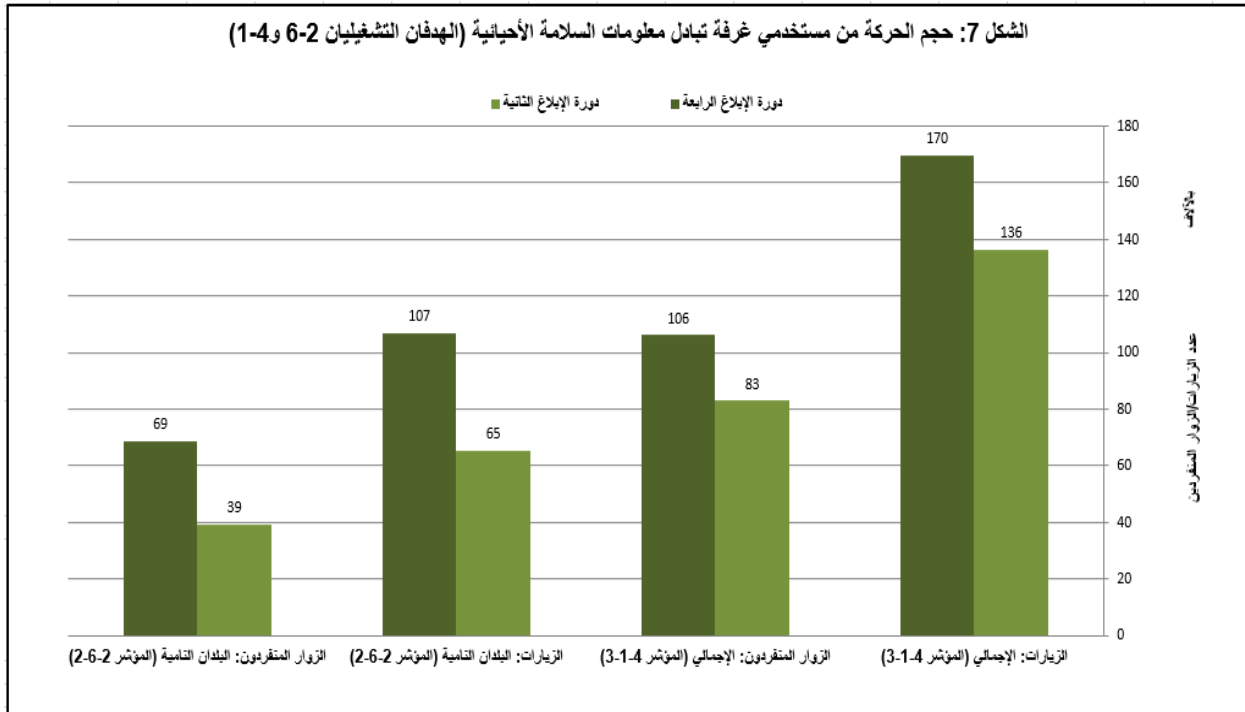
### الهدف التشغيلي 2-6: تقاسم المعلومات

100- يسعى الهدف التشغيلي 2-6 إلى تأمين سهولة وصول جميع أصحاب المصلحة المعتمدين إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وخصوصا البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ووضعت مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف التشغيلي. وتشير النتائج التي تم الحصول عليها من غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية في نهاية دورة الإبلاغ الرابعة عند مقارنتها بخط الأساس إلى ما يلي.

101- فيما يتعلق بالمؤشر 2-6-1 (عدد الردود إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية الواردة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية)، زاد عدد الردود السجلات الوطنية المقدمة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية من 1445 ردا في 1 يناير/كانون الثاني 2012 إلى 4438 ردا في 1 يناير/كانون الثاني 2020. وعند خط الأساس، شكلت الردود الواردة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية 51 في المائة من جميع الردود. وارتفعت هذه النسبة إلى 66 في المائة بحلول

1 يناير/كانون الثاني 2020، وهو ما يمثل زيادة في معدل تقديم السجلات الوطنية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنسبة 15 في المائة.

102- وفيما يتعلق بالمؤشر 2-6-2 (حجم الحركة) (المتوسط السنوي عبر فترات الإبلاغ) من المستخدمين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، فإن حجم الحركة (المتوسط السنوي عبر فترات الإبلاغ) من المستخدمين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية قد زاد من 65 327 زيارة و39 275 زائراً منفرداً في العام إلى 106 996 زيارة و68 832 زائراً منفرداً في العام، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بنسبة 64 في المائة في عدد الزيارات و75 في المائة في عدد الزوار المنفردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.<sup>33</sup>



#### الهدف التشغيلي 1-4: فعالية غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية

103- يسعى الهدف الاستراتيجي 1-4 بشأن فعالية غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية إلى زيادة كمية ونوعية المعلومات المقدمة إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية والتي يُحصل عليها منها. وتوجد ثمانية مؤشرات في الخطة الاستراتيجية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف التشغيلي. وتُظهر البيانات التي تم الحصول عليها خلال دورة الإبلاغ الرابعة مقارنة بخط الأساس ما يلي.

<sup>33</sup> "الزائر المنفرد" هو شخص يزور غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية في فترة معينة. ويتم احتساب نفس المستخدم الذي يدخل إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية من أجهزة حاسب آلي مختلفة على أنه زائر منفرد واحد. أما "الزيارة" (أو "الجلسة") فهي جلسة تصفح واحدة. ويمكن لمستخدم واحد إنشاء جلسات تصفح متعددة. وتنتهي الزيارة بعد 30 دقيقة من توقف النشاط على الصفحة.



104- فيما يتعلق **بالمؤشر 4-1-1** (نسبة التقارير الموجزة عن تقييم المخاطر مقابل عدد المقررات بشأن الكائنات الحية المحورة)، زادت النسبة بين تقارير تقييم المخاطر وعدد المقررات بشأن الكائنات الحية المحورة<sup>34</sup> في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية من 79 في المائة (514 تقييما للمخاطر إلى 650 مقرا) في يناير/كانون الثاني 2012؛ و92 في المائة (1198 تقييما للمخاطر إلى 1299 مقرا) في يناير/كانون الثاني 2016؛ إلى 96 في المائة (2055 تقييما للمخاطر إلى 2134 مقرا) بحلول يناير/كانون الثاني 2020. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 17 في المائة.

105- وفيما يتعلق **بالمؤشر 4-1-2** (عدد المنشورات الواردة في مركز موارد غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، زاد عدد المنشورات الواردة في مركز موارد غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية من 1223 منشورا في ديسمبر/كانون الأول 2012 إلى 1527 منشورا في يناير/كانون الثاني 2020، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 25 في المائة.

106- وفيما يتعلق **بالمؤشر 4-1-3** (حجم الحركة (المتوسط السنوي عبر فترات الإبلاغ) من المستخدمين إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية (المقيسة عالميا))، كان المتوسط السنوي لعدد الزيارات في دورة الإبلاغ الثاني قد بلغ 136 450 زيارة، وبلغ المتوسط السنوي لعدد الزوار المنفردين 83 159 زائرا. وفي دورة الإبلاغ الرابعة، زاد هذان المتوسطان السنويان إلى 169 864 زيارة و106 184 زائرا منفردا. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 24 و28 في المائة على التوالي. (انظر الشكل 7 أعلاه).

107- وفيما يتعلق **بالمؤشر 4-1-4** (عدد مرات الإشارة إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، جرى تحليل المعلومات المتعلقة بالإشارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وارتفع عدد الزوار الذين وصلوا إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية من خلال النقر على الروابط الموجودة على شبكات التواصل الاجتماعي من 1458 زيارة في دورة الإبلاغ الثانية إلى 3791 زيارة في دورة الإبلاغ الرابعة. ويمثل ذلك زيادة إجمالية عن خط الأساس بنسبة 160 في المائة. وجاءت معظم هذه الإشارات عبر فيسبوك (69 في المائة)، يليه تويتر (22 في المائة).

108- وفيما يتعلق **بالمؤشر 4-1-5** (عدد البلدان التي لديها نقاط اتصال مسجلة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، تُقدم المعلومات التالية:<sup>35</sup>

(أ) نقطة اتصال لبروتوكول قرطاجنة: بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2020، قام 181 بلدا (92 في المائة من البلدان) بتعيين نقاط اتصالها للبروتوكول. وفي يناير/كانون الثاني 2012، قام 176 بلدا (91 في المائة من البلدان) بتعيين نقاط اتصالها للبروتوكول. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة؛

(ب) نقطة اتصال لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية: في يناير/كانون الثاني 2020، قام 191 بلدا (97 في المائة من البلدان) بتعيين نقاط اتصالها لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وفي يناير/كانون الثاني 2012، قام 192 بلدا (98 في المائة من البلدان) بهذا الأمر. ويمثل ذلك انخفاضا عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة؛

<sup>34</sup> لهذا الغرض، تم النظر في المقررات التي تتخذها الأطراف بشأن التحركات عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد إدخالها عن عمد في البيئة (بموجب المادة 10 من البروتوكول) والمقررات المتعلقة بالاستيراد أو الاستخدام المحلي للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز (بموجب المادة 11 من البروتوكول أو بموجب الإطار المحلي). وبالنسبة لكلتا المجموعتين من هذه المقررات، تم التحقق مما إذا كان قد تم تقديم تقرير تقييم مخاطر مماثل إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

<sup>35</sup> بالرغم من أنه يتعين على الأطراف في بروتوكول قرطاجنة تعيين نقطة اتصال للبروتوكول، يمكن للحكومات الأخرى أن تفعل ذلك. وتستند البيانات المقدمة هنا إلى عدد البلدان التي لديها نقاط اتصال مسجلة في البروتوكول، من بين الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي كان 194 بلدا في عام 2011 و196 بلدا في عام 2019.

(ج) نقطة اتصال معنية بتدابير الطوارئ (المادة 17): قام ما مجموعه 133 بلدا (68 في المائة من البلدان) بتعيين نقطة اتصال لتلقي الإخطارات بموجب المادة 17. وفي خط الأساس، سجلت 72 بلدا نقطة اتصال لتلقي الإخطارات بموجب المادة 17. ويمثل ذلك زيادة كبيرة عن خط الأساس بنسبة 31 في المائة.

109- وفيما يتعلق بالمؤشر 4-1-6 (عدد البلدان التي نشرت قوانين و/أو لوائح السلامة الأحيائية على غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، حتى يناير/كانون الثاني 2020، قامت 161 بلدا بنشر قوانين و/أو لوائح السلامة الأحيائية على غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وفي يناير/كانون الثاني 2012، قامت 155 بلدا بهذا الأمر. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 4 في المائة.<sup>36</sup>

110- وفيما يتعلق بالمؤشر 4-1-7 (عدد الموافقات المسبقة عن علم/القرارات المحلية المتاحة من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، حتى يناير/كانون الثاني 2020، أُتيح ما مجموعه 2428 قرارا من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، بما في ذلك قرارات كل من الأطراف والحكومات الأخرى. وفي يناير/كانون الثاني 2012، أُتيح 876 موافقة مسبقة عن علم/قرارا محليا من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.<sup>37</sup> ويمثل التغيير بين يناير/كانون الثاني 2012 ويناير/كانون الثاني 2020 زيادة بنسبة 177 في المائة. وعند النظر في قرارات الأطراف فقط، ستكون الزيادة 228 في المائة (من 650 قرارا في يناير/كانون الثاني 2012 إلى 2134 قرارا في يناير/كانون الثاني 2020).

111- وفيما يتعلق بالمؤشر 4-1-8 (عدد مستعملي غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية الذين يطالبون بتحسين دقة المعلومات أو اكتمالها أو نطاقاتها الزمنية)، لا تُتاح معلومات للمقارنة.

#### الهدف التشغيلي 4-2: غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية كأداة إلكترونية للمناقشات والمؤتمرات

112- يسعى الهدف التشغيلي 4-2 إلى إنشاء غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية كمنصة تشغيلية كاملة وفعالة لمساعدة البلدان على تنفيذ البروتوكول، وزيادة حجم وجودة المعلومات المقدمة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية والواردة منها.

113- ووضعت ثلاثة مؤشرات في الخطة الاستراتيجية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف التشغيلي. وتُظهر البيانات التي تم الحصول عليها من غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية خلال الفترة 2016-2020 مقارنة بالبيانات التي تم الحصول عليها خلال الفترة 2010-2012، والتي تعتبر بمثابة خط الأساس<sup>38</sup> لهذا الهدف التشغيلي، النتائج التالية.

114- بالنسبة للمؤشر 4-2-1 (النسبة المئوية للأطراف التي تشترك في مناقشات إلكترونية ومؤتمرات فعلية على غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، ارتفع متوسط النسبة المئوية للأطراف التي رشحت مشاركين للمنتديات المفتوحة المنعقدة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية من 18 في المائة (29 من أصل 161 طرفا) عند خط الأساس إلى 27 في المائة

<sup>36</sup> انظر أيضا المعلومات المقدمة في إطار المؤشر 3-1-5 بشأن النسبة المئوية للأطراف التي نشرت جميع المعلومات الإلزامية من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية والدور الداعم للجنة الامتثال في هذا الصدد.

<sup>37</sup> لهذا الغرض، تم النظر في المقررات بشأن التحركات عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد إدخالها عن عمد في البيئة (بموجب المادة 10 من البروتوكول) والمقررات المتعلقة بالاستيراد أو الاستخدام المحلي للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز (بموجب المادة 11 من البروتوكول أو بموجب الإطار المحلي).

<sup>38</sup> استُخدمت نفس الفترة كخط أساس لقياس التقدم المحرز في المؤشرات الخاصة بهذا الهدف التشغيلي في التقييم والاستعراض الثالث للبروتوكول وتقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة.

(46 من أصل 171 طرفاً) في دورة الإبلاغ الرابعة (انظر الجدول 1). ولوحظ أن الفترة المرجعية لدورة الإبلاغ الرابعة أطول بمقدار سنة واحدة، وهو ما قد يكون قد أثر على نتائج تحليل هذا المؤشر.

**الجدول 1- عدد الأطراف التي رشحت مشاركين للمنتديات المفتوحة المنعقدة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية**

الموضوع	خط الأساس (2010-2012)	دورة الإبلاغ الرابعة (2016-2019)
تقييم المخاطر	50	60
الكشف وتحديد الهوية	18	46
مسؤولو الجمارك	15	غير متوفر
الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية	34	30
البيولوجيا التركيبية	غير متوفر	53
خطة التنفيذ لما بعد عام 2020	غير متوفر	29
التوعية العامة	غير متوفر	57
متوسط عدد الأطراف التي رشحت مشاركين لكل منتدى	29	46

ملحوظة: بالنسبة للموضوعات التي جرت فيها أكثر من عملية ترشيح، يُقدم متوسط عدد الأطراف التي قامت بالترشيح

115- وفيما يتعلق بالمؤشر 4-2-2 (عدد المشاركين في المناقشات والمؤتمرات الإلكترونية المباشرة، وتنوعهم والمعلومات الأساسية عنهم)، شارك 428 مشاركاً في المنتديات الإلكترونية المفتوحة المنعقدة من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية في الفترة من عام 2010 إلى عام 2012، بينما شارك 875 مشاركاً خلال دورة الإبلاغ الرابعة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 104 في المائة (انظر الجدول 2). ولوحظ أنه خلال دورة الإبلاغ الرابعة، عُقد منتديان لكل موضوع من الموضوعات التالية: تقييم المخاطر؛ والكشف وتحديد الهوية، والبيولوجيا التركيبية والتوعية العامة.

**الجدول 2- عدد المشاركين المسجلين في المنتديات الإلكترونية المفتوحة المنعقدة على غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية**

الموضوع	دورة الإبلاغ الثانية (2010-2012)	دورة الإبلاغ الرابعة (2016-2019)
تقييم المخاطر	281	185
الكشف وتحديد الهوية	34	121
مسؤولو الجمارك	21	غير متوفر
الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية	92	75
البيولوجيا التركيبية	غير متوفر	205
خطة التنفيذ لما بعد عام 2020	غير متوفر	109
التوعية العامة	غير متوفر	180
المجموع	428	875

ملحوظة: بالنسبة للموضوعات التي جرى بشأنها منتدى أو أكثر، يُقدم متوسط عدد المشاركين في كل منتدى.

116- وأخيراً، فيما يتعلق **بالمؤشر 4-2-3** (عدد أنشطة بناء القدرات الرامية إلى زيادة الشفافية، والشمولية والإنصاف في المشاركة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، كان هناك منتديان إلكترونيان ("منتدى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية" و"منتدى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية") خلال دورة الإبلاغ الثانية. وأضيف منتديان جديداً ("منتدى قواعد بيانات السلامة الأحيائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" واللجنة الاستشارية غير الرسمية لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية") خلال دورة الإبلاغ الثالثة. وفي دورة الإبلاغ الرابعة، لم تكن هناك زيادة في المنتديات الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، كان "منتدى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية" هو المنتدى الوحيد النشط خلال الدورة ولا يزال مستمراً.

117- وبالتعاون مع مشروع غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية وبدعم منه، عقدت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي حلقتي عمل تدريبيتين بشأن غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية على هامش الاجتماعين الخامس (2010) والسادس (2012) لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول. وخلال دورة الإبلاغ الرابعة (من 2016 إلى 2019)، نُظمت حلقتا عمل تدريبيتان لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية على هامش الاجتماعين الثامن والتاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول. وبالإضافة إلى ذلك، بداية من عام 2016، اضطلع المشروع الثالث لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية بالعديد من أنشطة بناء القدرات بشأن غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية في البلدان. ويتم تبادل المعلومات عن هذه الأنشطة بانتظام من خلال "أخبار غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية".<sup>39</sup>

#### ياء- الامتثال والاستعراض (الهدفان التشغيليان 1-3 و2-3)

##### الهدف التشغيلي 3-1: الامتثال للبروتوكول

118- فيما يتعلق **بالمؤشر 3-1-1** (عدد الأطراف التي حددت وعالجت مشاكلها المتعلقة بعدم الامتثال)، قد تُراعى الخبرة المكتسبة من لجنة الامتثال في استعراض امتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب البروتوكول ولاتخاذ تدابير لتعزيز الامتثال ومعالجة حالات عدم الامتثال.

119- وعملاً بإجراءات وآليات الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، على النحو الوارد في مرفق المقرر BS-I/7، تتلقى لجنة الامتثال أية تقارير متصلة بالامتثال من أي طرف فيما يخصه نفسه أو من أي طرف فيما يخص طرف آخر، وقد تتخذ اللجنة على هذا الأساس عدداً من التدابير لمعالجة هذه القضية. ومن المحتمل أن تشكل الخبرة بموجب هذا الإجراء أكثر الأسس صلة باستعراض التقدم المحرز بشأن **المؤشر 3-1-1**. ومع ذلك، لم ترد حتى الآن أي تقديرات.

120- وفي المقرر BS-V/1، قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، بعد أن نظر في كيفية تحسين الدور الداعم للجنة الامتثال، أن تتخذ لجنة الامتثال تدابير في حالة عدم تقديم طرف لتقريره الوطني أو إذا وردت معلومات من خلال تقرير وطني أو من خلال الأمانة استناداً إلى معلومات من غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية تبيّن أن الطرف المعني يواجه صعوبات في الامتثال لالتزاماته بموجب البروتوكول. ولهذه الأسباب، ترد أدناه الخبرة المكتسبة من خلال أنشطة أخرى اضطلعت بها لجنة الامتثال.

121- وركزت اللجنة أنشطتها إلى حد كبير على النظر في قضايا عامة تتعلق بالامتثال والحالات الفردية لعدم الامتثال، واستعراض امتثال الأطراف لعدد من الالتزامات الرئيسية بموجب البروتوكول، ولا سيما الالتزام بالإبلاغ عن تنفيذ البروتوكول وفقاً للمادة 33 من البروتوكول، والالتزام باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول وفقاً للفقرة 1 من المادة 2 من البروتوكول،

<sup>39</sup> <http://bch.cbd.int/about/news/>

والالتزام بإتاحة أنواع معينة من المعلومات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وفقا للفقرة 3 من المادة 20، وأحكام أخرى من البروتوكول.

122- وفي هذا السياق، استعرضت اللجنة امتثال الأطراف للالتزام بتقديم تقاريرها الوطنية الثانية والثالثة واتخذت مجموعة من تدابير المتابعة الإضافية في هذا الصدد. ولاحظت اللجنة التأثيرات الإيجابية لجهودها المستمرة الرامية إلى دعم الأطراف في إعداد وتقديم تقاريرها الوطنية، بما في ذلك من خلال الإجراءات المتخذة فيما يخص الأطراف التي لم تقدم تقارير وطنية على مدار دورات إبلاغ متعددة.<sup>40</sup>

123- وقامت اللجنة أيضا باستعراض ومتابعة قضايا الامتثال فيما يتعلق باستكمال المعلومات على غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، على النحو المبين في المعلومات المقدمة في إطار المؤشر 3-1-5 أدناه. وفي هذا السياق، أشار مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، في اجتماعه التاسع، مع التقدير إلى الجهود التي تبذلها الأطراف للامتثال لالتزاماتها بموجب البروتوكول لإتاحة معلومات على غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية (المقرر CP-9/1). واستعرضت لجنة الامتثال كذلك الامتثال للالتزام باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول، وقامت بعد التقييم والاستعراض الثالث وتقييم منتصف المدة بمتابعة فرادى الأطراف في هذا الصدد.

124- وعملا بالمقرر BS-V/1،<sup>41</sup> رحب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول بالدور الداعم للجنة كمساهمة في التقدم المحرز المبلغ عنه في سياق التقييم والاستعراض الثالث للبروتوكول وتقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (المقرر CP-VIII/15).

125- ويُتاح في الوثيقة CBD/CP/CC/17/3 وصف أكثر تفصيلا لتجربة اللجنة في دعم الأطراف للامتثال لالتزاماتها بموجب البروتوكول فيما يتعلق بمؤشرات الخطة الاستراتيجية.

126- وفيما يتعلق بالمؤشر 3-1-2 (عدد الأطراف التي لديها تدابير وطنية قانونية وإدارية وتدابير أخرى معتمدة وتشغيلية لتنفيذ البروتوكول) أفاد 55 في المائة من الأطراف (51 طرفا) بأن تدابير تنفيذ البروتوكول مطبقة كليا، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 8 في المائة. وأفاد ما مجموعه 39 في المائة من الأطراف (36 طرفا) أن التدابير الوطنية مطبقة جزئيا، وهو ما يمثل انخفاضا عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة. وأبلغ طرف واحد، يمثل 1 في المائة من الأطراف، عن أنه لم يتم إدخال سوى تدابير مؤقتة، وهو ما يمثل انخفاضا مقابل خطط الأساس بمقدار طرفين (-2%). وأفادت خمسة أطراف بأنه لم تُتخذ سوى مشاريع تدابير، وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار طرف واحد (-1%). ولم يبلغ أي طرف عن عدم اتخاذ أي تدابير، وهو ما يمثل انخفاضا مقابل خط الأساس بمقدار 3 أطراف (-3%) (انظر الشكل 8) (انظر أيضا المؤشرين 1-1-1 و2-1-2 أعلاه).

127- وأفاد ما مجموعه 58 في المائة من الأطراف (53 طرفا) بأنها وضعت آلية لمخصصات الميزانية لتشغيل تدابيرها الوطنية المتعلقة بالسلامة الأحيائية، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 10 في المائة. وأفاد ما مجموعه 23 في المائة من الأطراف (21 طرفا) بأنها وضعت هذه الآلية إلى حد ما، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 23 في المائة.<sup>42</sup> وبجمعهما معا، يكون 74 طرفا (81 في المائة) قد أبلغت عن وجود آلية أو وجود آلية إلى حد ما، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 13 في المائة

<sup>40</sup> CBD/CP/CC/16/7، الفقرة 28.

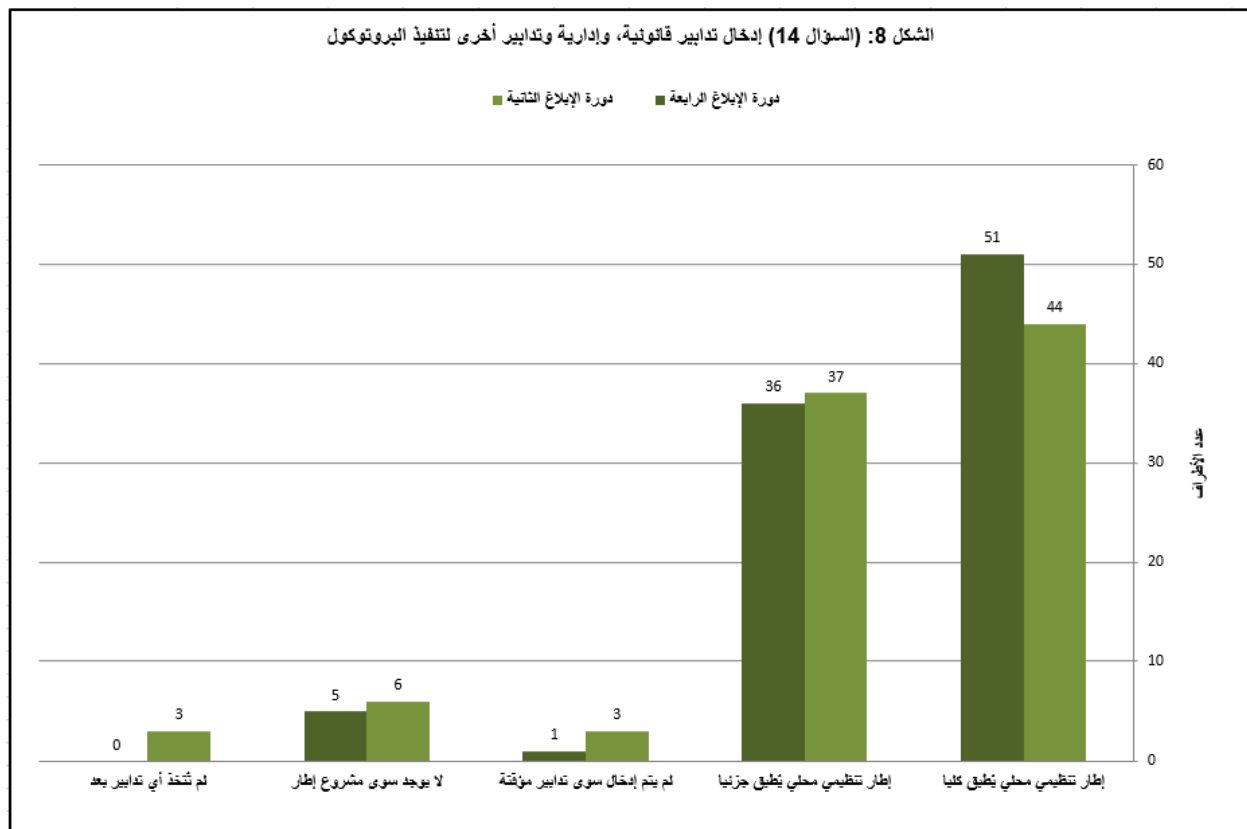
<sup>41</sup> عملا بالمقرر BS-V/1، بدأت اللجنة في اتخاذ تدابير في حالة عدم تقديم طرف لتقريره الوطني، أو إذا وردت معلومات من خلال تقرير وطني أو من خلال الأمانة، استنادا إلى معلومات من غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، تبين أن الطرف المعني يواجه صعوبات في الامتثال لالتزاماته بموجب البروتوكول.

<sup>42</sup> لم يتضمن السؤال ذو الصلة في التقرير الوطني الثاني الإجابة "نعم، إلى حد ما".

(بجانب التغييرات المضمنة داخل كل منطقة على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ +25%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +24%؛ وأفريقيا +13%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي -1%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى دون تغيير).

128- وأفاد ما مجموعه 94 في المائة من الأطراف (87 طرفاً) بأنه لديها موظفين دائمين لإدارة الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 8 في المائة (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: أفريقيا +17%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي +8%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +6%؛ وآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: دون تغيير عن خط الأساس). وبالرغم من عدم توافر بيانات لمقارنة التغييرات مقابل خط الأساس، أفاد ما مجموعه 47 في المائة من الأطراف بأن عدد الموظفين كان كافياً، مع وجود اختلافات إقليمية هامة (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى 87%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية 71%؛ وآسيا والمحيط الهادئ 44%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي 27%؛ وأفريقيا 20%).<sup>43</sup>

129- وأشارت عدة أطراف، في مساهماتها المكتوبة بالنص الحر، إلى أن الصكوك القانونية قيد الإعداد أو قيد الاعتماد. وأشار بعض هذه الأطراف إلى أن اعتماد هذه الأدوات من المتوقع أن يعزز الهياكل المؤسسية ويحسن توافر الموارد. وأشارت بعض الأطراف إلى أهمية تعميم السلامة الأحيائية عبر مجموعة متنوعة من الأدوات السياسية والقانونية القطاعية والشاملة لعدة قطاعات. وأفادت بعض الأطراف بأنها تناولت السلامة الأحيائية بشكل فعال في السياسات أو القوانين القطاعية أو الشاملة لعدة قطاعات. وأشار عدد من الأطراف إلى أن الافتقار إلى الموارد والقدرات أثر سلباً على تنفيذ البروتوكول.



130- وفيما يتعلق بالمؤشر 3-1-3 (النسبة المئوية للأطراف التي عينت جميع نقاط الاتصال الوطنية)، قام 98 في المائة من جميع الأطراف في البروتوكول (168 طرفاً) بتعيين نقاط اتصالها الوطنية لبروتوكول قرطاجنة. ويمثل ذلك انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة، إذ كانت النسبة 99 في المائة (159 من أصل 161 طرفاً في ذلك الوقت). وقام ما مجموعه

<sup>43</sup> استُخلصت هذه المعلومات من السؤال 19 لنموذج الإبلاغ في التقرير الوطني الرابع.

99 في المائة من جميع الأطراف في البروتوكول (169 طرفاً) بتعيين نقاط اتصالها الوطنية لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. ويمثل ذلك عدم وجود تغيير عن خط الأساس، إذ كانت النسبة 99 في المائة (160 من أصل 161 طرفاً في ذلك الوقت)؛ وقام ما مجموعه 89 في المائة من جميع الأطراف في البروتوكول (152 طرفاً) بتعيين سلطة وطنية مختصة أو أكثر. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة، إذ كانت النسبة 88 في المائة (142 من أصل 161 طرفاً في ذلك الوقت). وعلاوة على ذلك، أتاح ما مجموعه 78 في المائة من جميع الأطراف في البروتوكول (133 طرفاً) في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية معلومات تتعلق بنقاط الاتصال الخاصة بها لتلقي الإخطارات بموجب المادة 17. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 34 في المائة، إذ كانت النسبة 44 في المائة (71 من أصل 161 طرفاً في ذلك الوقت).

131- وفيما يتعلق بالموشر 3-1-4 (عدد الأطراف التي وضعت نظاماً لمعالجة الطلبات بما في ذلك الموافقة المسبقة عن علم)، أفاد 66 في المائة من الأطراف (61 طرفاً) بأنها حددت متطلبات قانونية للمصدرين بموجب إطارها المحلي لإخطار السلطة الوطنية المختصة في الطرف المستورد كتابياً قبل النقل المقصود عبر الحدود لكائن حي محور يقع ضمن نطاق إجراء الموافقة المسبقة عن علم، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 5 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد 10 في المائة من الأطراف (9 أطراف) بأنها حددت هذه المتطلبات القانونية للمصدرين إلى حد ما.<sup>44</sup> وبجمعها معاً، يكون 76 في المائة من الأطراف قد أفادت بأنه حددت هذه المتطلبات القانونية، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 14 في المائة<sup>45</sup> (مع وجود تعبيرات إقليمية على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ: +38%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: +31%؛ وأفريقيا: +7%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: +6%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية دون تغيير عن خط الأساس). وأفاد ما مجموعه 25 في المائة من الأطراف (23 طرفاً) بأنها لم تحدد هذه المتطلبات القانونية، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 14 في المائة.

132- وأفاد ما مجموعه 21 في المائة من الأطراف (19 طرفاً) بأنها تلقت إخطاراً بشأن النقل المقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد إدخالها عن عمد في البيئة، وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 13 في المائة (مع وجود تغييرات حسب المنطقة على النحو التالي: مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: -45%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: -19%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: -8%؛ وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ: دون تغيير عن خط الأساس).<sup>46</sup>

133- وأفاد ما مجموعه 19 في المائة من الأطراف (15 طرفاً) بأنها اتخذت قرارات استجابة للإخطار بشأن النقل المقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد إدخالها عن عمد في البيئة خلال دورة الإبلاغ هذه، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 15 في المائة (مع وجود اختلافات إقليمية على النحو التالي: مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: -41%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية: -20%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: -10%؛ وآسيا والمحيط الهادئ: -8%؛ وأفريقيا: دون تغيير عن خط الأساس).<sup>47</sup> وأفاد ما مجموعه 7 أطراف من الأطراف التي اتخذت قراراً بأن القرار يقضي بالموافقة على الاستيراد بشروط، بينما أفاد طرفان بأن القرارات تقضي بالموافقة دون شروط. وأفاد طرفان آخران بأن القرار يقضي بحظر الاستيراد. ومن بين الأطراف التي أفادت بأنها اتخذت قراراً مثل هذا، أفاد 10 أطراف بأن التدابير الوطنية لتنفيذ البروتوكول مطبقة كلياً، بينما أفادت خمسة أطراف من تلك الأطراف بأن التدابير الوطنية لتنفيذ البروتوكول مطبقة جزئياً.

<sup>44</sup> لم يتسن الرد بالإجابة "إلى حد ما" على السؤال ذي الصلة في التقرير الوطني الثاني. وقد يكون قد أثر ذلك على التغييرات المبلغ عنها مقارنة بخط الأساس.

<sup>45</sup> بتقريب الكسور العشرية، يكون مجموع النسب المئوية 14 في المائة بدلاً من 15 في المائة.

<sup>46</sup> قد ترتبط بعض هذه التغييرات بتتبع السؤال في نموذج التقرير الوطني الرابع، الذي اقتصر على فترة الإبلاغ، بينما كان مفتوحاً في التقرير الوطني الثاني.

<sup>47</sup> نفس الحاشية.

134- وأفاد ما مجموعه 84 في المائة من الأطراف (78 طرفاً) بأن لديها قوانين أو لوائح أو تدابير إدارية لصنع القرارات المتعلقة بالاستخدام المحلي، بما في ذلك طرح الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز في الأسواق، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 15 في المائة. وتم الإبلاغ عن زيادات في ثلاث مناطق: آسيا والمحيط الهادئ (+31%)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي (+23%)؛ وأفريقيا (+20%). وتم الإبلاغ عن عدم وجود تغيير عن خط الأساس في أوروبا الوسطى والشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

135- وأفاد ما مجموعه 70 في المائة من الأطراف (21 طرفاً) بأنها اتخذت قرارات بشأن الاستخدام المحلي، بما في ذلك طرح الكائنات الحية المحورة، التي قد تكون عرضة للنقل عبر الحدود للاستخدام المباشر كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، في الأسواق.<sup>48</sup> ويمثل ذلك انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 3 في المائة.

136- وأفاد ما مجموعه 83 في المائة من الأطراف (77 طرفاً) بأن لديها قوانين أو لوائح أو تدابير إدارية لصنع القرارات المتعلقة باستيراد الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 13 في المائة. وتم الإبلاغ عن زيادات في جميع المناطق (أمريكا اللاتينية والكاريبي +31%؛ وآسيا والمحيط الهادئ +19%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى +11%؛ وأفريقيا +7%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +6%).

137- وأفاد ما مجموعه 70 في المائة من الأطراف (21 طرفاً)، في تقاريرها الوطنية الرابعة، بأنها اتخذت قرارات بشأن استيراد الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز.<sup>49</sup> ويمثل ذلك انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 6 في المائة.

138- وفيما يتعلق بعدد الأطراف التي لديها أنظمة للتعامل مع الطلبات، بما في ذلك الموافقة المسبقة عن علم، أفادت أغلبية الأطراف بوجود أطر تنظيمية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستخدام المحلي، بما في ذلك طرح الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز في الأسواق (84 في المائة)، ولاستيراد الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز (83 في المائة). وأفادت جميع الأطراف بأنها اتخذت قرارات بشأن الاستخدام المحلي، بما في ذلك طرحها في السوق، وأفادت جميع الأطراف، التي أفادت بأنها اتخذت قرارات بشأن استيراد الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، بأن لديها تدابير قائمة لاتخاذ هذه القرارات. ومن بين الأطراف التي أفادت بأنها تلقت إخطارات بشأن النقل المقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد إدخالها عن عمد في البيئة، أفاد 79 في المائة بأنها اتخذت قراراً في هذا الشأن. وأفاد ثلثا الأطراف، التي أفادت بأنها اتخذت قراراً مثل هذا، بأن تدابير تنفيذ البروتوكول مطبقة كلياً، بينما أفاد ثلث هذه الأطراف بتطبيق التدابير جزئياً.

139- وفيما يتعلق بالموثّر 3-1-5 (النسبة المئوية للأطراف التي نشرت جميع المعلومات الإلزامية من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية)، أفاد 78 في المائة من الأطراف (73 طرفاً) بأنها قدمت إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية معلومات عن التشريعات واللوائح والمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول، فضلاً عن المعلومات التي طلبتها الأطراف لإجراءات الموافقة المسبقة عن علم، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 21 في المائة (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: أفريقيا +37%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي +23%؛ وآسيا والمحيط الهادئ +13%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +13%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى +11%). وفيما يتعلق بالتشريعات واللوائح والمبادئ

<sup>48</sup> في نموذج الإبلاغ الوطني الثاني، لم يُطلب الإجابة على هذا السؤال إلا من الأطراف التي أفادت بأنها اتخذت قراراً بشأن الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز. ولهذا السبب، يعتبر العدد الإجمالي للأطراف التي قدمت معلومات عن هذه المسألة منخفضاً.

<sup>49</sup> نفس الحاشية.



التوجيهية المطبقة على استيراد الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، أفاد 71 في المائة من الأطراف (66 طرفاً) بأن هذه المعلومات قُدمت إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 18 في المائة (مع وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: أفريقيا +27%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي +23%؛ وآسيا والمحيط الهادئ +19%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى +11%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +6%).

140- وفيما يتعلق بحالة المعلومات الإلزامية المقدمة إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بشأن الاتفاقات والترتيبات الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف والإقليمية، أفاد 54 في المائة من الأطراف (14 طرفاً)، من بين الأطراف التي أبلغت عن توافر هذه المعلومات (28 في المائة، 26 طرفاً)، بأنه تم أيضاً تقديم المعلومات إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المائة.

141- ومن بين الأطراف التي أبلغت عن توافر المعلومات المتعلقة بحالات النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة (16 في المائة، 15 طرفاً)، أفاد 33 في المائة (5 أطراف) بأن المعلومات قد قُدمت إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 17 في المائة.

142- ومن بين الأطراف التي أفادت بتوافر القرارات المتعلقة باستيراد الكائنات الحية المحورة المراد إدخالها عن عمد في البيئة (40 في المائة من الأطراف، 37 طرفاً)، أفاد 73 في المائة (27 طرفاً) بأن المعلومات قد قُدمت إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 19 في المائة.

143- ومن بين الأطراف التي أفادت بتوافر القرارات المتعلقة باستخدام المحلي للكائنات الحية المحورة التي قد تكون عرضة للنقل عبر الحدود والمراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز (45 في المائة)، أفاد 83 في المائة بأن المعلومات قد قُدمت إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 14 في المائة.

144- ومن بين الأطراف التي أفادت بتوافر المقررات المتعلقة باستيراد الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، والتي اتُخذت بموجب الأطر التنظيمية المحلية (المادة 11، الفقرة 4) أو وفقاً للمرفق الثالث للبروتوكول (المادة 11، الفقرة 6) (47 في المائة، 44 طرفاً)، أفاد 82 في المائة (36 طرفاً) بأن المعلومات قد قُدمت إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المائة.

145- ومن بين الأطراف التي أفادت بتوافر ملخصات تقييمات المخاطر أو الاستعراضات البيئية للكائنات الحية المحورة الناشئة عن العمليات التنظيمية والمعلومات ذات الصلة بمنتجاتها (55 في المائة، 51 طرفاً)، أفاد 69 في المائة (35 طرفاً) بأن المعلومات قد قُدمت إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 19 في المائة. وأظهرت المعلومات الواردة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وقت إعداد هذه المذكرة أن التقارير الموجزة لتقييم المخاطر غير موجودة، فيما يتعلق بما مجموعه 78 مقراً من مجموع 6 أطراف.<sup>50</sup>

146- وأشار العديد من الأطراف، في مساهماتها المكتوبة بالنص الحر، إلى عدم توافر العديد من أنواع المعلومات في بلدانها، وأنه لم تُقدّم معلومات لهذا السبب. وتشير بعض الأطراف إلى الافتقار إلى القدرات والموارد اللازمة لإتاحة معلومات معينة.

147- وفيما يتعلق بالمؤشر 3-1-6 (عدد الأطراف التي وضعت نظاماً للرصد والإنفاذ)، أفاد 77 في المائة من الأطراف (53 طرفاً) بأنها وضعت نظاماً لرصد وإنفاذ بروتوكول قرطاجنة، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 7 في المائة (مع

<sup>50</sup> قدمت ثلاثة أطراف من هذه الأطراف ملخصات تقييم المخاطر للأغلبية العظمى من القرارات التي قدمتها إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

وجود تغييرات إقليمية على النحو التالي: آسيا والمحيط الهادئ +22%؛ وأفريقيا +17%؛ وأوروبا الوسطى والشرقية +7%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: دون تغيير؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى -7%<sup>51</sup>.

148- ويرتبط المؤشر 3-1-7 بعدد التقارير الوطنية المستلمة بموجب كل دورة إبلاغ. وحتى 15 يناير/كانون الثاني 2020، قدم 99 طرفا تقاريرها الوطنية الرابعة الكاملة، من بين 171 طرفا في البروتوكول ملزمة بالقيام بذلك.<sup>52</sup> ويمثل ذلك معدل تقديم تقارير نسبته 58 في المائة. وفي فترة زمنية مماثلة بعد الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية الثانية، كان معدل التقديم 89 في المائة.<sup>53</sup>

149- وفيما يتعلق بالمؤشر 3-1-8 (عدد الأطراف القادرة على الحصول على الموارد المالية للوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول)، أفاد 35 في المائة من الأطراف (25 طرفا) بأن لديها القدرة على الوصول إلى تمويل موثوق ويمكن التنبؤ به لبناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال للبروتوكول، بينما أفاد 14 في المائة من الأطراف (10 أطراف) بأن لديها القدرة على الوصول إلى تمويل مثل هذا إلى حد ما. وبجمعهما معا، فإن ذلك يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 7 في المائة (مع وجود اختلافات إقليمية مجتمعة على النحو التالي: أفريقيا +21%؛ وآسيا والمحيط الهادئ +11%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي +8%؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: دون تغيير؛ وأوروبا الوسطى والشرقية -7%)<sup>54</sup>. (انظر أيضا المعلومات المقدمة في إطار المؤشر 1-2-6 أعلاه)

150- وأفاد ما مجموعه 70 في المائة من الأطراف (31 طرفا) بأنها حشدت تمويلا بالإضافة إلى مخصصات الميزانية العادية لدعم تنفيذ بروتوكول قرطاجنة، وهو ما يمثل انخفاضا عن خط الأساس بمقدار 13 طرفا.<sup>55</sup> ويتم الإبلاغ عن اختلافات في المبالغ المستلمة مقارنة بخط الأساس. فقد تم الإبلاغ عن انخفاض بنسبة 11 في المائة في المبالغ حتى 50 000 دولار أمريكي. وتم الإبلاغ عن انخفاض بنسبة 14 في المائة في المبالغ المستلمة بين 100 000 و500 000 دولار أمريكي. وتم الإبلاغ عن انخفاض بنسبة 7 في المائة في المبالغ المستلمة التي تزيد على 500 000 دولار أمريكي. ويبدو أن المساهمة في هذا الانخفاض مقسمة بالتساوي نسبيا بين الأطراف عبر المناطق (انظر أيضا المعلومات المقدمة في إطار المؤشر 1-2-5 أعلاه).

<sup>51</sup> يتعلق السؤال 168 في التقرير الوطني الرابع بالسؤال 35 (أ) (بشأن أنظمة الرصد) والسؤال 35 (ب) (بشأن أنظمة الإنفاذ) في المسح. وبالنسبة لهذا التحليل، قارنت أداة التحليل في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية السؤال 168 من التقرير الوطني الرابع بالسؤال 35 (أ) من المسح. وتعد الفروق الإجمالية بين الإجابات على السؤال 35 (أ) و(ب) ضئيلة (السؤال 35 (أ): أجاب 61 طرفا بالإجابة نعم، وأجاب 46 طرفا بالإجابة لا؛ السؤال 35 (ب): أجاب 58 طرفا بالإجابة نعم، وأجاب 46 طرفا بالإجابة لا).

<sup>52</sup> أودعت أوزبكستان صك انضمامها للبروتوكول في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019، بعد الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية الرابعة وهي غير مدرجة في إجمالي عدد الأطراف المخصص لهذه الوثيقة.

<sup>53</sup> بلغ معدل تقديم التقارير الوطنية الثالثة عند فترة زمنية مماثلة بعد الموعد النهائي لتقديم التقارير 62 في المائة وزاد إلى 91 في المائة وقت إعداد هذه المذكرة.

<sup>54</sup> لا يقدم السؤال ذو الصلة في المسح الإجابة "نعم، إلى حد ما". وأفاد ما مجموعه 51 في المائة من الأطراف بأنها ليست قادرة على الحصول على هذا التمويل.

<sup>55</sup> السؤال 167 من التقرير الوطني الرابع يسمح للأطراف بالرد على أنه لم يتم الحصول على تمويل إضافي، في حين أن أقل إجابة ممكنة على السؤال 6 ذي الصلة من المسح كانت "أقل من 5000". وقد يكون التغيير في صياغة الإجابات قد ساهم في هذا الاختلاف.

## الهدف التشغيلي 3-2: التقييم والاستعراض

151- فيما يتعلق بالمؤشر 3-2-1 (عدد تقارير التقييم المقدمة والاستعراضات المنشورة)، حتى 15 يناير/كانون الثاني 2020، قدم 99 طرفاً (58 في المائة) تقريراً وطنياً رابعاً كاملاً، من بين 171 طرفاً كانت ملزمة بالقيام بذلك. وفي وقت مماثل بعد الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية الثانية، كان معدل تقديم التقارير 89 في المائة، بينما كان معدل تقديم التقارير الوطنية الثالثة 62 في المائة، في فترة زمنية مماثلة بعد الموعد النهائي لتقديم التقارير.

152- وبالنسبة للتقارير الثانية، كان توافر التمويل من مرفق البيئة العالمية لإعداد التقارير الوطنية وكذلك أنشطة بناء القدرات وإنهاء الوعي التي اضطلعت بها الأمانة في هذا الصدد من العوامل التي رأت لجنة الامتثال أنها ساهمت في ارتفاع معدل تقديم التقارير،<sup>56</sup> إلا أن اللجنة لاحظت أن التغييرات الإدارية داخل الأمم المتحدة ولدت تحديات في النظم أدت إلى تأخير حصول عدد من الأطراف المؤهلة على التمويل وأشارت إلى أن هذا الأمر تسبب في صعوبات لعدد من الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول، على سبيل المثال فيما يتعلق بتقديم تقاريرها الوطنية الثالثة.<sup>57</sup>

153- واستعرضت لجنة الامتثال في اجتماعها السابع عشر امتثال الأطراف لالتزامها بالإبلاغ. ونظرت في عدد من العوامل التي يُحتمل أنها ساهمت في انخفاض عدد التقارير الوطنية الرابعة المقدمة، بما في ذلك التأخر في الحصول على الدعم المالي، والافتقار إلى الموارد البشرية المخصصة على الصعيد الوطني، فضلاً عن عدم منح الأولوية لقضايا السلامة الأحيائية ونقص الوعي بها.<sup>58</sup>

154- وفيما يتعلق بالمؤشر 3-2-2 (عدد الأطراف التي عدلت أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية لتتناسب مع التعديلات المعتمدة على البروتوكول لمعالجة التحديات الجديدة)، لوحظ أنه لم تُجر أي تعديلات على البروتوكول حتى الآن.

## كاف- التوعية العامة والمشاركة، والتثقيف والتدريب في مجال السلامة الأحيائية (الأهداف التشغيلية 5-2، و2-7 و3-4)

155- اعتمد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في عام 2010، بموجب المقرر BS-V/13، برنامج العمل المعني بالمادة 23، وتم تمديد برنامج العمل هذا حتى عام 2020 بموجب المقرر CP-VIII/18. ويتضمن عدداً من المؤشرات، يتشارك العديد منها مع الخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للفترة 2011-2020. ويقدم التقرير الوطني الرابع وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية المعلومات اللازمة لقياس التقدم المحرز في هذا الصدد.

156- وبالنسبة لمؤشرات برنامج العمل المعني بالمادة 23 والتي لم تتوفر عنها معلومات كافية من خلال التقارير الوطنية الرابعة وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، أُعد مسح لاستكمال قاعدة البيانات - المسح بشأن المؤشرات الرئيسية لبرنامج العمل بشأن التوعية العامة والتثقيف والمشاركة فيما يتعلق بنقل ومناولة واستخدام الكائنات الحية المحورة بطريقة آمنة (مسح برنامج العمل المعني بالمادة 23).<sup>59</sup> ومن خلال الإخطار 2019-92 المؤرخ 21 أكتوبر/تشرين الأول 2019، دُعيت الأطراف إلى الإجابة على مسح برنامج العمل المعني بالمادة 23. وقام ما مجموعه 56 مجيباً بملء مسح برنامج العمل، يعمل 38 مجيباً منهم كقاط اتصال وطنية للبروتوكول أو لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وترد المعلومات التي قدمتها هذه الأطراف في القسمين الفرعيين كاف ولام من هذه الوثيقة.

<sup>56</sup> الوثيقة UNEP/CBD/BS/CC/9/4.

<sup>57</sup> الوثيقة UNEP/CBD/BS/CC/13/6، الفقرة 10 (ج).

<sup>58</sup> CBD/CP/CC/17/6.

<sup>59</sup> [http://bch.cbd.int/protocol/cpb\\_art23\\_pow\\_evaluation.shtml](http://bch.cbd.int/protocol/cpb_art23_pow_evaluation.shtml)

## الهدف التشغيلي 2-5: التوعية العامة والتنقيف والمشاركة

157- يسعى الهدف التشغيلي 2-5 إلى تعزيز قدرات الأطراف على زيادة التوعية العامة، وتعزيز تنقيف الجمهور ومشاركته فيما يتعلق بنقل ومناولة واستخدام الكائنات الحية المحورة بطريقة آمنة. ووضعت ثلاثة مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

158- ف فيما يتعلق بالمؤشر 2-5-1 (النسبة المئوية للأطراف التي وضعت آليات لضمان المشاركة العامة في صنع القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة في غضون مهلة لا تتجاوز ست سنوات بعد تاريخ الانضمام إلى البروتوكول أو التصديق عليه)، أفاد 62 في المائة من الأطراف (58 طرفاً) بأنها وضعت آلية لاستشارة الجمهور في عملية صنع القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة (+5%). وبالإضافة إلى ذلك، أشار 16 في المائة من الأطراف إلى أن لديها آلية مثل هذه إلى حد ما (-1%). وعلى المستوى الإقليمي، تظهر هذه النسب المئوية تبايناً كبيراً على النحو التالي: أفريقيا: 50% (+10%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ 56% (دون تغيير عن خط الأساس)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية 88% (+7%)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي 23% (+15%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى 94% (-6%).

159- وأوضح بعض الأطراف، في مساهماتها المكتوبة، أن عملياتها المتعلقة بمشاركة الجمهور تضمنت، من بين أمور أخرى، جلسات الاستماع العامة وهيئات استشارية وطنية ونشر المعلومات على المواقع الشبكية ووسائط الإعلام. وأشار عدد من الأطراف من منطقتي أوروبا الوسطى والشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى إلى أنها تنفذ آليات مشاركة جمهور تستند إلى أحكام الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آر هوس).

160- وأشارت أغلبية المجهيين على مسح برنامج العمل المعني بالمادة 23 إلى أن نتائج عمليات التشاور العامة التي جرت في الفترة 2016-2019 قد أخذت في الحسبان، أو أخذت في الحسبان إلى حد ما، في صنع القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة. وأشار عدد من المجهيين في تعليقاتهم المكتوبة بالنص الحر إلى أنه لم يتم الانتهاء من عدد من عمليات صنع القرار، بينما أشار آخرون إلى أن الأساس التنظيمي لأخذ النتائج في الحسبان قيد التطوير.

161- وفيما يتعلق بالمؤشر 2-5-2 (النسبة المئوية للأطراف التي تبلغ جمهورها بطرائق مشاركته الموجودة)، أفاد 69 في المائة من الأطراف (49 طرفاً) بأنها تبلغ الجمهور بالطرائق الموجودة للمشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة (-16%). وأفادت 11 في المائة أخرى من الأطراف (8 أطراف) بأنها تقوم بذلك إلى حد ما (+11%). وبمجموعهما معاً، يكون 80 في المائة من الأطراف قد قامت بإبلاغ الجمهور إلى حد ما على الأقل، وهو ما يمثل انخفاضاً عن خط الأساس بنسبة 4 في المائة.<sup>60</sup> وعلى المستوى الإقليمي، تأتي الأرقام المجمع على النحو التالي، مع تسجيل انخفاضات في ثلاث مناطق: أفريقيا: 74 في المائة (-16%)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: 54 في المائة (-8%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 94 في المائة (-6%). وتم الإبلاغ عن زيادة في آسيا والمحيط الهادئ: 89 في المائة (+22%)، بينما تم الإبلاغ عن عدم وجود تغيير في أوروبا الوسطى والشرقية، إذ ظلت النسبة المئوية المجمع للأطراف التي أبلغت جمهورها إلى حد ما على الأقل عند 93 في المائة. ومن بين الأطراف التي أفادت بأنها أبلغت جمهورها على طرائق المشاركة الموجودة، أفاد معظمها بأنها قامت بذلك من خلال المواقع الشبكية (29%)، تليها الصحف (17%)، ولسات الاستماع العامة (15%).

162- وأشارت بعض الأطراف، في مساهماتها المكتوبة بالنص الحر، إلى أن بعض الصحف المستخدمة تشمل الجريدة الرسمية للحكومة. وأشار عدد قليل من الأطراف إلى أن التدريبات والاجتماعات الخاصة بالتوعية تشكل وسائل أخرى لإبلاغ الجمهور بطرائق المشاركة.

<sup>60</sup> لم يقدم نموذج المسح خيار الإجابة "نعم، إلى حد ما".

163- وفيما يتعلق بالموشر 2-5-3 (عدد الأطراف التي أنشأت مواقع شبكية وطنية وأرشيفات يمكن البحث فيها، ومراكز موارد وطنية أو أقسام في المكتبات الوطنية الموجودة مخصصة للمواد التعليمية في مجال السلامة الأحيائية)، أفاد 68 في المائة من الأطراف (63 طرفاً) بأن لديها موقعا شبكيا وطنيا للسلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 1 في المائة. وتم الإبلاغ عن اختلافات فيما بين المناطق، سواء في الأعداد الإجمالية أو في التغييرات المبلغ عنها مقابل خط الأساس، على المستوى الإقليمي. إذ أُبلغ عن زيادات في: أمريكا اللاتينية والكاريبي، 69 في المائة (+15%)؛ وفي أفريقيا، 45 في المائة (+3%). وأُبلغ عن انخفاض في أوروبا الوسطى والشرقية: 69 في المائة (-12%)، بينما أُبلغ عن عدم وجود تغيير في آسيا والمحيط الهادئ (88%) أو مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (89%) (انظر أيضا المؤشر 3-3-5 أدناه).

164- وأشارت عدة أطراف، في مساهماتها المكتوبة بالنص الحر، إلى أن لديها موقعا شبكيا لتيسير التوعية العامة والتثقيف والمشاركة، بما في ذلك الوصول إلى ممارسات المعلومات. وأوضحت عدة أطراف أن مواقعها الشبكية الوطنية الخاصة بالسلامة الأحيائية تعمل بمثابة غرفة تبادل معلومات وطنية للسلامة الأحيائية. ومن مسح برنامج العمل، أشارت بعض الأطراف إلى أن الافتقار إلى الموارد منعها من إنشاء موقع شبكي وطني للسلامة الأحيائية.

165- وفي مسح برنامج العمل، أشار 88 في المائة من المجيبين إلى أنها وضعت إجراء لتيسير وصول الجمهور إلى معلومات السلامة الأحيائية أو أنها وضعت هذا الإجراء إلى حد ما. وأوضح المجيبون أن هذه الإجراءات تتعلق بشكل أساسي بالمواقع الشبكية الوطنية، وألقى بعض الأطراف أيضا الضوء على هذه الإجراءات من خلال وسائل الإعلام، والاجتماعات، وحلقات العمل، والمنشورات.

#### الهدف التشغيلي 2-7: التثقيف والتدريب في مجال السلامة الأحيائية

166- يسعى الهدف التشغيلي 2-7 إلى تعزيز التثقيف والتدريب بالنسبة للمهنيين في مجال السلامة الأحيائية من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمنظمات المعنية.

167- وفيما يتعلق بالموشر 2-7-1 (عدد المؤسسات الأكاديمية حسب الإقليم التي تقدم دورات وبرامج تعليمية وتدريبية في مجال السلامة الأحيائية)، أفاد 86 في المائة من الأطراف (61 طرفاً) بأن المؤسسات الأكاديمية في بلدانها تقدم دورات وبرامج تعليمية وتدريبية في مجال السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 11 في المائة. والنسب المئوية للأطراف التي أفادت بأن المؤسسات الأكاديمية في بلدانها تقدم مثل هذه الدورات والبرامج كانت مرتفعة في معظم المناطق (من 89 إلى 100 في المائة)، باستثناء أمريكا اللاتينية والكاريبي، إذ كانت النسبة المئوية للأطراف التي أبلغت عن ذلك أقل بكثير (54%) ولوحظ عدم وجود تغيير عن خط الأساس (انظر أيضا المؤشر 3-3-5 أدناه).

168- وأفاد ما مجموعه 54 في المائة من الأطراف (36 طرفاً)، في تقاريرها الوطنية الرابعة، بأن عدد الدورات والبرامج كان كافيا، لا سيما في آسيا والمحيط الهادئ (69%)، وأوروبا الوسطى والشرقية (83%)، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (100%)، بينما أفاد معظم الأطراف في منطقتي أفريقيا (95%) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (80%) بأن عدد الدورات والبرامج لم يكن كافيا.<sup>61</sup>

169- وأشارت عدة أطراف، في مساهماتها المكتوبة بالنص الحر، إلى أنه كانت هناك أيضا دورات تدريبية نظمتها حكوماتها أو الجامعات للمهنيين أو لعامة الجمهور. وأشار عدد من الأطراف أيضا إلى أن التدريب الذي قدمته الحكومة جرى في صورة حلقات عمل أو حلقات دراسية.

<sup>61</sup> لم تُقدم هذه المعلومات في التقارير الوطنية السابقة.

170- وبالنسبة للمؤشر 2-7-2 (عدد المواد التدريبية والوحدات الإلكترونية المباشرة في مجال السلامة الأحيائية)، أفاد 77 في المائة من الأطراف (55 طرفاً) بأن المواد التعليمية و/أو الوحدات الإلكترونية في مجال السلامة الأحيائية متاحة للجمهور في بلدانها ويمكنه الوصول إليها. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 15 في المائة. وأفاد معظم الأطراف بأنها أتاحت ما بين 1 و4 مواد ووحدات إلكترونية (استجاب 35 في المائة من الأطراف وفقاً لذلك) (أنظر أيضاً المؤشر 5-3-4 أدناه).

171- وأفاد 46 في المائة من الأطراف (28 طرفاً)، في تقاريرها الوطنية الرابعة، بأن عدد المواد والوحدات التي أُتيحت كان كافياً. وكان ذلك على وجه التحديد في منطقتي مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (88%) وأوروبا الوسطى والشرقية (78%)، ولكن كانت النسب أقل بكثير في المناطق أخرى: آسيا والمحيط الهادئ، 50%؛ وأفريقيا، 6%؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي، 0%.

172- وأشارت بعض الأطراف، في مساهماتها المكتوبة بالنص الحر، إلى أن المواد والوحدات قد نُشرت بشكل أساسي للخبراء وليس لعامة الجمهور.

173- ومن مسح برنامج العمل، أشار ثلث المجيبين تقريباً إلى أنهم تقاسموا، أو تقاسموا إلى حد ما، المواد المتعلقة بالتنوع العامة والتنظيف والمشاركة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وأشار بعض هؤلاء المجيبين إلى أن المواد كانت ذات صلة بالتدريب، بما في ذلك مواد الوسائط المتعددة ووحدات التدريب الإلكترونية.

#### الهدف التشغيلي 3-4: تبادل المعلومات في أماكن أخرى بخلاف غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية

174- يسعى الهدف التشغيلي 3-4 إلى تعزيز الفهم من خلال آليات تبادل المعلومات الأخرى بخلاف غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. ويُتاح مؤشران لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

175- ففيما يتعلق بالمؤشر 1-3-4 (عدد المناسبات المنظمة فيما يتعلق بالسلامة الأحيائية)، أفاد 92 في المائة من الأطراف (65 طرفاً) بأنها نظمت مناسبة واحدة على الأقل تتعلق بالسلامة الأحيائية، من قبيل حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات صحفية وأحداث تعليمية وما إلى ذلك في فترة الإبلاغ الحالية. ويمثل ذلك زيادة عن خط الأساس بنسبة 3 في المائة. وأفاد ما مجموعه 27 في المائة من الأطراف بأنها نظمت من مناسبة إلى 4 مناسبات، وأفاد 20 في المائة بأنها عقدت من 5 إلى 9 مناسبات، وأفاد 21 في المائة بأنها عقدت من 10 مناسبات إلى 24 مناسبة، وأفاد 24 في المائة بأنها عقدت 25 مناسبة أو أكثر (وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20 في المائة). وبوجه عام، أفادت جميع الأطراف تقريباً بأنها نظمت مناسبة أو أكثر من المناسبات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، بزيادة كبيرة في عدد الأطراف التي عقدت 25 مناسبة أو أكثر.

176- وأوضح عدد من الأطراف، في مساهماتها المكتوبة، نوع المناسبة التي نظمتها وأشارت إلى أن بعض هذه المناسبات كانت متكررة. ودُكرت الأنواع التالية من المناسبات: حلقات عمل، ومؤتمرات، وأحداث جانبية، وجلسات استماع عامة، ومؤتمرات صحفية، ومعارض، وحلقات دراسية، وأحداث تعليمية أخرى.

177- ومن بين المجيبين على مسح برنامج العمل، أشار الثلثان تقريباً إلى تنظيم مناسبات بشأن السلامة الأحيائية تتضمن إشراك وسائط الإعلام.

178- وفيما يتعلق بالمؤشر 2-3-4 (عدد المنشورات المتعلقة بالسلامة الأحيائية التي يتم تبادلها)، أفاد 76 في المائة من الأطراف (54 طرفاً) بأنها نشرت منشورات متعلقة بالسلامة الأحيائية في فترة الإبلاغ، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 6 في المائة. وأفاد العدد الأكبر من الأطراف (38 في المائة) عن نشر ما بين مادة و9 مواد. وأبلغت الأغلبية العظمى من الأطراف في جميع المناطق عن منشور واحد على الأقل يتعلق بالسلامة الأحيائية. وبوجه عام، قام عدد متزايد من الأطراف (15 في

المائة) بنشر أعداد أكبر من منشورات السلامة الأحيائية (50 منشورا أو أكثر)، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 8 في المائة.

179- وأفادت أطراف، في مساهماتها المكتوبة، إلى أن منشوراتها أتيحت بطرق مختلفة، بما في ذلك على المواقع الشبكية وفي صورة رسائل إخبارية، وكتيبات، ونشرات، ومواد تعليمية.

180- وفي مسح برنامج العمل، أشار 75 في المائة من المجهيين إلى أن بلادهم وضعت آلية لتقاسم الخبرات والموارد بشأن النوعية العامة والتتقيف والمشاركة، أو أنهم فعلوا ذلك إلى حد ما. ومن بين هؤلاء المجهيين، حدد 36 في المائة أن هذه الآليات كانت عبارة عن شبكات وحدد 31 في المائة أن هذه الآليات كانت عبارة عن آليات مشتركة بين القطاعات؛ بينما أشار 33 في المائة إلى أن هذه الآليات كانت أنواعا أخرى من الآليات. وأوضحت هذه المجموعة الأخيرة من المجهيين أن آليات تبادل المعلومات هذه تتكون من عدة أمور من بينها المشاورات العامة، والعمل الميداني في المجتمعات، والاجتماعات، والمعارض، ووسائل الإعلام، والحلقات الدراسية، والقوائم البريدية، والمنشورات والشركاء (مثل المنظمات غير الحكومية) والمناسبات الاحتفالية.

### لام- الإرشاد والتعاون (الأهداف التشغيلية 1-5 و 2-5 و 3-5)

#### الهدف التشغيلي 1-5: التصديق على البروتوكول

181- فيما يتعلق بالموشر 1-1-5 (النسبة المئوية للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي التي أصبحت أطرافا في البروتوكول) أصبح 167 طرفا في الاتفاقية (86 في المائة) أطرافا في البروتوكول اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.<sup>62</sup> وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، ارتفع عدد الأطراف في البروتوكول إلى 171 طرفا (87 في المائة).<sup>63</sup>

#### الهدف التشغيلي 2-5: التعاون

182- فيما يتعلق بالموشر 1-2-5 (عدد العلاقات المنشأة مع الاتفاقيات الأخرى حسبما ينعكس في الأنشطة المشتركة)، أقامت الأمانة علاقات مع اتفاقية آرهوس، ومبادرة الجمارك الخضراء<sup>64</sup> وهي تحمل صفة المراقب في اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وجددت الأمانة أيضا طلبها بالحصول على صفة المراقب في لجان منظمة التجارة العالمية الأخرى ذات الصلة. وتم الاضطلاع كذلك بأنشطة مشتركة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وتتعاون الأمانة أيضا مع المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية في أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بتقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة والكشف عنها وتحديد هويتها.

<sup>62</sup> من أصل 194 طرفا في الاتفاقية في ذلك الوقت.

<sup>63</sup> من أصل 196 طرفا في الاتفاقية في ذلك الوقت.

<sup>64</sup> مبادرة الجمارك الخضراء هي شراكة بين منظمات دولية تتعاون من أجل تعزيز قدرة موظفي الجمارك وموظفي مراقبة الحدود الآخرين على رصد وتيسير التجارة المشروعة والكشف عن التجارة غير المشروعة في السلع الحساسة بيئيا التي تغطيها بعض الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات. ويضم الشركاء في مبادرة الجمارك الخضراء ما يلي: أمانات اتفاقيات بازل واستكهولم وروتterdam؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض؛ واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون؛ واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛ بالإضافة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومنظمة الجمارك العالمية؛ وبرنامج عمل الأوزون التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

### الهدف التشغيلي 5-3: الاتصال والتواصل

183- فيما يتعلق بالموشر 5-3-1 (عد البرامج الوطنية للتوعية والتواصل بشأن السلامة الأحيائية)، أفاد 54 في المائة من الأطراف (38 طرفاً) بأن لديها برامج توعية وتواصل بشأن السلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس بنسبة 3 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، ثمة اختلافات كبيرة في عدد الأطراف التي أفادت بأن لديها برنامج توعية وتواصل وطنياً بشأن السلامة الأحيائية: أفريقيا: 74 في المائة (+5%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ، 67 في المائة (+11%)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية، 43 في المائة (+14%)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي، 23 في المائة (-15%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، 56 في المائة (دون تغيير عن خط الأساس).

184- وفيما يتعلق بالموشر 5-3-2 (النسبة المئوية للأطراف التي وضعت استراتيجيات اتصال وطنية بشأن السلامة الأحيائية)، أفاد 51 في المائة من الأطراف (35 طرفاً) بأن لديها استراتيجية اتصال وطنية بشأن السلامة الأحيائية. وبالرغم من أن هذا الرقم ظل هو نفس الرقم عند خط الأساس، ثمة تغييرات إقليمية مهمة في ظل الزيادات المبلغ عنها: أفريقيا، 58 في المائة (+16%)؛ وآسيا والمحيط الهادئ، 56 في المائة (+11%)؛ وأوروبا الوسطى والشرقية، 57 في المائة (+14%)؛ وتم الإبلاغ عن انخفاضات في أمريكا اللاتينية والكاريبي: 15 في المائة (-38%)؛ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 63 في المائة (-6%).

185- وأشارت بعض الأطراف في مساهماتها المكتوبة إلى أن بعض البرامج تستهدف جماهير محددة (مثل وسائل الإعلام). وأشار عدد قليل من الأطراف إلى أنه تم تطوير برامج للتوعية والتواصل لأغراض المؤتمرات السنوية، والمعارض والمواقع الشبكية.

186- وفي مسح برنامج العمل، أشار بعض المجيبين إلى أنه تم وضع برامج للتواصل داخل الوزارات، وتم تطوير برامج تواصل أخرى بشأن القضايا المتعلقة بالاتصال ووسائل الإعلام لتعزيز الوعي بالسلامة الأحيائية. وأشار بعض المجيبين إلى أنه تم وضع برامج إنكفاء الوعي بالتعاون في هذا الصدد، على سبيل المثال، مع منظمات غير حكومية، والاتحاد الأفريقي، والتعاون بين الوكالات، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووسائل الإعلام، والمكاتب والشبكات.

187- وفيما يتعلق بالموشر 5-3-3 (النسبة المئوية للأطراف التي أنشأت مواقع شبكية وطنية للسلامة الأحيائية، بما فيها الوصلات الوطنية لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية التي يمكن للجمهور الوصول إليها والبحث من خلالها)، أفاد 68 في المائة من الأطراف (63 طرفاً) بأن لديها موقعا شبكيا وطنيا للسلامة الأحيائية، وهو ما يمثل زيادة عن خط الأساس لا تقل عن 1 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، تم الإبلاغ عن زيادات في أمريكا اللاتينية والكاريبي (+15%) وأفريقيا (+3%) بينما تم الإبلاغ عن انخفاض في أوروبا الوسطى والشرقية (-13%)، وتم الإبلاغ عن عدم وجود تغيير عن خط الأساس في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

188- وأخيراً، فيما يتعلق بالموشر 5-3-4 (عدد الأطراف التي لديها مواد للتوعية والتنقيف بشأن السلامة الأحيائية والبروتوكول متاحة للجمهور وبسهل وصوله إليها، بما في ذلك تنوع هذه المواد)، أفاد 77 في المائة من الأطراف (55 طرفاً) بأن مواد التنقيف أو الوحدات الإلكترونية متاحة للجمهور في بلدانها، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المائة (انظر أيضا المؤشر 2-7-2 أعلاه).

189- وفي مسح برنامج العمل، أشار ثلث المجيبين تقريبا إلى وجود مواد مشتركة بشأن التوعية العامة والتنقيف والمشاركة من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وحدد معظم المجيبين أن هذه المواد تتعلق بالتشريعات والإخطارات والموافقات، ولكنها تضمنت أيضا عروضاً وأخباراً ورسوماً بيانية. وأشار نصف الأطراف تقريبا إلى أنها تقاسمت هذه المواد باللغات الوطنية و/أو المحلية.



